

كراسة الشروط والمواصفات النموذجية لتنفيذ عمارة

تطوير ورفع كفاءة مبنى مركز شباب بسميت بهرحلاوة . - مسود

آخر موعد لتقديم العطاءات / العروض هو الموعد المحدد لانتقاد جلسة فتح المظاريف الفنية المحدد لانتقادها يوم الاثنين الموافق ٢٠٢٦/ ٢/ ٢٠ في تمام الساعة الثانية عشر ظهرا

طريق التعاقد مناقصة عامة رقم ٢٠٢٥٠١٦ للعام المالي (٢٠٢٥/٢٠٢٦)

شمن كراسة الشروط فقط مبلغ وقدره: ٣٥٦ جنيه فقط ثلاثمائة وستة وخمسون جنيهاً مصرياً لا غير

المكتب
مركز
مديرية
ش

شامل : ضريبة القيمة المضافة
طابع الشهيد
رسم لصالح صندوق قانون باختلاف
رسم لصالح صندوق رعاية المسنين

التأمين المؤقت

..... (٣٠٠٠٠ جنيه) الأربعة وثلاثون ألفاً وخمسة مائة جنيه لا غير.....

اللواء / صديق حسين
مدير

صحة رقم ١ من ٢٠٢٥

لست المراجعة بمعرفة اللجنة لثلاثة اقسام القانون ومجلس الدولة، بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٤/ ٢١/ ١٠، ووافق عليها مجلس الوزراء بجلسته رقم (١٤) المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٤/ ١٠/ ٢٠

تطبق أحكام هذه الكراسة بقصد بالكلمات والعبارات والمصطلحات الآتية المعاني المبينة قرين كل منها على النحو التالي:

- ١- القانون: قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ وتعديلاته.
- ٢- اللائحة التنفيذية: اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩ وتعديلاتها.
- ٣- القوانين واللوائح: التشريعات واللوائح والقرارات التنظيمية العامة المرهونة ذات الصلة كافة..
- ٤- الحكومة: حكومة جمهورية مصر العربية.
- ٥- السلطة المختصة: محافظ الغربية
- ٦- السلطة المفوضة: مدير مديرية الشباب والرياضة بالغربية
- ٧- بوابة التعاقدات: الموقع الإلكتروني المخصص على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) للنشر عن البيانات والمعلومات المتعلقة بالتعاقدات العامة التي تجريها الجهات الإدارية الخاضعة لأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية.
- ٨- لوحة الإعلانات: هي اللوحة المنصبة لإعلان النتائج والقرارات المتعلقة بالصلية والمتواجدة بالدور الأرضي بدوان عام مديرية الشباب والرياضة بالغربية
- ٩- الصيغة: **صيغة كراسة من مركز شباب صيت بمرج حلاوة - سوهد**
- ١٠- مقاولات الأعمال: كل ما يدخل ضمن التصنيف الصادر عن الاتحاد المصري لمقاولي التشييد والبناء، ويعتمد من وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية، وتخطر به الهيئة العامة للخدمات الحكومية.
- ١١- الجهة الإدارية الطارحة: مديرية الشباب والرياضة بالغربية
- ١٢- الجهة الإدارية المستفيدة:
- ١٣- إدارة التعاقدات: الشؤون المالية والإدارية، ومقرها الدور الثاني بمديرية الشباب والرياضة ش الحياه بجوار استاد طنطا
- ١٤- الإدارة الطالبة / المستفيدة: الإدارة الهندسية بمديرية الشباب والرياضة بالغربية
- ١٥- العطاء / العرض: ويقصد به المستندات التي يدها صاحب العطاء / العرض ويقدمها سواء بذاته أو (من خلال وكالة أو المفوض عنه)، شاملة كافة مرفقاته طبقاً لكراسة الشروط المواصفات المعدة من قبل الجهة الإدارية.
- ١٦- صاحب العطاء / العرض: كل شخص طبيعي أو معنوي قام بشراء كراسة الشروط والمواصفات وقدم عرضاً بغرض التعاقد مع الجهة الإدارية وفقاً لأحكام القانون ولائحته التنفيذية.
- ١٧- مقدم العطاء / العرض: صاحب العطاء أو من يفوضه في تقديم عطاءه للجهة الإدارية.

المصطلحات المعمول بها

تهدف الصلية محل الطرح صيغة كراسة من مركز شباب صيت بمرج حلاوة - سوهد
كما تهدف إلى تلبية احتياجات الجهة الإدارية بقاعية وكفاءة وتحقيق أفضل قيمة للمال المدفوع.

مفاتيح الأعمال

اسم المشروع: صيغة كراسة من مركز شباب صيت بمرج حلاوة - سوهد
مواقع التنفيذ: صيغة كراسة من مركز شباب صيت بمرج حلاوة - سوهد
الباب الأول: مواصفات

١- التشريعات المنظمة والقواعد الحاكمة لمقاولات الأعمال والتعاقد:

- تخضع مقاولات الأعمال محل الطرح لأحكام التشريعات المصرية صوماً، وتفسر وتؤول نصوص بنود كراسة الشروط والمواصفات والتعاقد وفقاً لأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩ وتعديلاتها، ويمكن تحميل صورة الكترونية من القانون ولائحته التنفيذية والقرارات والمنتشورات والكتب الدورية ذات الصلة بتطبيقها من خلال الموقع الإلكتروني لبوابة التعاقدات العامة.
- كما يسرى بشأن كراسة الشروط والمواصفات والتعاقد كافة القوانين - وعلى وجه الخصوص أحكام القانون رقم ٥ لسنة ٢٠١٥ بشأن تفضيل المنتجات الصناعية المصرية في العقود الحكومية، ولائحته التنفيذية، وتعديلاتها وأحكام القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ بشأن إصدار التقنين المدني - واللوائح والأعراف ذات الصلة بموضوع الطرح والتعاقد، ومع مراعاة ما تتضمنه الأكواد الهندسية المصرية أو العالمية من مواصفات قياسية وغيرها التي تصدرها أو تعتمدها الجهات الفنية المختصة وكذلك أصول الصناعة، وذلك فيما لم يرد بشأله نص خاص في هذه الكراسة والمحدد وملاحق أيأ منهما.

الجهة
عزوه
محمد عزت



مقالات الأعمال محل الطرح لمبادئ ومعايير العلانية والشفافية وحسن النية وتكافؤ الفرص وحرية المنافسة.

يتم إطلاع كافة أصحاب (العطاءات / العروض) على المعلومات ذات العلاقة بنطاق العمل في العملية بما يمكنهم من تقييم الأعمال قبل التقدم لعملية محل الطرح، وتقديم الإيضاحات والبيانات اللازمة عن مقاولات الأعمال المطلوب تنفيذها قبل ميعاد تقديم (العطاءات / العروض) بوقت كافٍ.

كما سيتم إخطار كافة المتقدمين للعملية بأي تغيرات تطرأ على العملية عن طريق كتاب يرسل بخدمة البريد السريع عن طريق الهيئة القومية للبريد والنشر على بوابة التعاقدات العامة على النحو المبين بأحكام القانون واللائحة التنفيذية.

3- حماية المنافسة:

مبدأ حظر جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية لإعمال شلونه. بالإضافة إلى استبعاد (العطاء / العرض) ومصاحرة التامين المبوت في حال ما إذا تبين للجهة الإدارية ظهور أي محاولة للتأثير بشكل مباشر أو غير مباشر على عملية الطرح أو البت أو الترسية والتعاقد سواء من حيث تقييم (العطاء / العرض) ومن حيث مقرنتها، وكذلك أثناء مرحلة التنفيذ، وكذلك في حالة وجود أي اتفاق أو تعاقداً أو تبادل معلومات بصورة مباشرة أو غير مباشرة أو تنسيق من خلال الغير سواء كان ذلك بين أي من المختصين طرفها أو غيرهم من الموظفين بالجهة الإدارية، وبين صاحب (العطاء / العرض)، أو بين أصحاب (العطاءات / العروض) فيما بينهم، أو غيرهم من المتعاملين مع تلك الجهة بحسب الأحوال، والذي من شأنه أن يؤدي على سبيل المثال، وليس الحصر إلى أي من الآتي:

- 1- رفع، أو خفض، أو تثبيت الأسعار محل التعامل.
- 2- اقتسام الأسواق، أو تخصيصها على أساس من المناطق الجغرافية أو مراكز التوزيع أو نوعية العملاء أو نوعية المنتجات أو الحصص السوقية أو الفترات الزمنية.
- 3- التنسيق فيما يتعلق بالتقدم، أو الامتناع عن الدخول في سائر عمليات التعاقدات المختلفة، ويستمر في قيام التنسيق بعدة أمور، منها على الأخص:
 - أ- تقديم (عطاءات / عروض) مطابقة، ويشمل ذلك الاتفاق على قواعد مشتركة لحساب الأسعار أو تحديد شروط (العطاءات / العروض).
 - ب- الاتفاق حول الشخص الذي سيتقدم (بالعطاء / بالعرض) ويشمل ذلك الاتفاق مسبقاً على الشخص الراسي عليه سواء بالتناوب أو على أساس جغرافي أو على الجهات الإدارية المتقدم لها أو صاحبة الطرح.
 - ج- الاتفاق حول تقديم (عطاءات / عروض) صورية.
 - د- الاتفاق على منع شخص من التنافس في تقديم (العطاءات / العروض).

4- المحظورون والممنوعون من الاشتراك في العملية:

يحظر الاشتراك في العملية بالنسبة لأي ممن تنطبق عليه الحالات الآتية:

- 1- الممنوعين من التعامل، بما في ذلك من صدر بشأنه قراراً بمنع التعامل معه أو حكم قضائي أو من صدر بحقهم حكم نهائي في إحدى الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات ما لم يكن قد رد له أخطأه أو قرار من الجهات المختصة، وذلك حتى انتهاء مدة المنع.
 - 2- المقسرون أو من ثبت إصغارهم أو من صدر في شأنهم أمراً بوضع أموالهم تحت الحراسة.
 - 3- الأشخاص الاعتبارية الخاصة التي تم حلها أو تصفيتها.
 - 4- فاقو ونافسو الأهلية (دون تمثيل من ولي أو قيم أو وصي).
 - 5- الموظفين والعاملين بالجهات الإدارية الخاضعة لأحكام قانون تنظيم التعاقدات سالف الذكر وذلك كله وفقاً للقوانين واللوائح المقررة.
- وفي كافة الحالات المشار إليها بعالية يتم استبعاد (العطاء / العرض) ويصبح التامين المبوت المؤدى حفاً للجهة الإدارية دون حاجة إلى إنذار أو الانتجاع إلى القضاء أو اتخاذ أي إجراءات أو إقامة الدليل على حصول ضرر، أو استناده من أي مبلغ مستحقة أو تسحق لدى الجهة الإدارية أو لدى أي جهة إدارية أخرى له.

5- ملكية البيانات وسريتها:

- 1- جميع البيانات والمعلومات الواردة بكراسة الشروط والمواصفات، تعد ملكاً خالصاً للجهة الإدارية بما في ذلك حقوق الطبع والنشر لأي مستندات ومواد مشتقة من الجهة الإدارية ضمن هذه السلية. وعلى ذلك لا يجوز نسخ هذه المستندات والمواد، كلياً أو جزئياً، ولا يجوز لأي طرف ثالث أن يستخدمها دون الحصول على موافقة كتابية مسبقة من الجهة الإدارية، ويجب إعادة كافة الأوراق والمستندات وغيرها التي قُدمتها الجهة الإدارية فيما ينطبق بطلب تقديم (العطاءات / العروض) عند الطلب، دون الاحتفاظ بأي نسخ من قبل مقدم (العطاء / العرض) أو أي شخص آخر.
- 2- ويحظر على أصحاب (العطاءات / العروض) أو غيرهم من المصرح لهم استخدامها إلا فيما له علاقة بإعداد عطاءاتهم أو بتنفيذ الالتزامات محل التعاقد.
- 3- كما يحظر على أصحاب (العطاءات / العروض) أو غيرهم الاستغلال أو الإفصاح عن أي بيانات أو معلومات أو رسومات أو مستندات أي كانت وبأي كيفية كانت سواء كانت تحريرية أو شفوية تكون بحوزتهم وتنطق بالصلية محل الطرح والتعاقد، ويسري ذلك على كل ما بحوزتهم أو ما يكون قد اطلعوا عليه في (العطاء / العرض) من أسرار وتعاملات أو شؤون تخص الجهة الإدارية، ولا يسري هذا إن كان مثل هذا الاستغلال أو الإفصاح لازماً لتنفيذ التعاقد لالتزاماته بموجب التعاقد المبرم.

صلاً رقم 3 من 20.

تمت المراجعة بمعرفة اللجنة الثالثة لنظام القوي بمجلس الدولة، بجلسته المنعقدة بتاريخ 22 / 04 / 2021، ووافق عليها مجلس الوزراء بجلسته رقم (14) المنعقدة بتاريخ 29 / 04 / 2021.

4- أصحاب (العطاءات / العروض) نشر أو استخدام البيانات والمعلومات الخاصة بالعملية محل الطرح والتعاقد وكل ما يتعلق بها من الدعاية عبر كافة وسائل الإعلام إلا بعد الحصول على موافقة كتابية من إدارة التعاقدات بالجهة الإدارية مسبقاً.

ممارسات الفاسدة:

على أصحاب (العطاءات / العروض) الالتزام بأعلى المعايير الأخلاقية أثناء اشتراكهم في العملية محل الطرح والتعاقد، وإتباعاً لذلك بحق للجنة البت استبعاد (العطاء / العرض) الذي يتبين أن صاحبه تورط بصورة مباشرة أو عن طريق وكيل أو وسيط في ممارسات فساد أو احتيال أو تواطؤ بهدف الحصول على التعاقد أو إذا قام بنفسه أو بالوساطة بإعطاء أي شيء ذي قيمة، هدية، سلفة أو مكافأة أو وعد لأي من العاملين بإدارة التعاقدات أو أعضاء اللجان أو أي شخص له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالعملية محل الطرح والتعاقد، وسيتم اتخاذ الإجراءات القانونية لشطب اسمه من سجل المتعاملين مع الجهات الإدارية.

يتعين على أصحاب (العطاءات / العروض) إبلاغ السلطة المختصة كتابياً في أي من الحالات الآتية:

- 1- وجود تصرف غير قانوني أو غير مشروع من قبل أي موظف أو جهة أو مقدم عطاء من الجهات ذات الصلة بإجراءات وتنفيذ العملية محل الطرح والتعاقد، من شأنه التأثير بطريق مباشر أو غير مباشر في إجراء لها نظير الحصول على ميزة مالية أو عينية.
- 2- وجود ترتيب مباشر أو غير مباشر بين أي من الأطراف بغرض تحقيق مصلحة شخصية أو هدف غير مشروع، ويشمل ذلك التباير في الإجراءات بصورة غير مشروعة.
- 3- وجود تصرف لإضعاف أو إضرار أو تهديد أي من الأطراف بصورة مباشرة أو غير مباشرة، للتأثير على سير الإجراءات التحقيقات التي يتم مباشرتها بشأن أياً من البلاغات المشار إليها بعالية، أو تعطيلها أو تزويرها أو تغييرها أو إخطائها، أو الإيلاء بمعلومات مضللة أو كاذبة لجهات التحقيق لعرقلة سير أي تحقيق بشأن أية شكاوى أو ادعاءات بوجود ممارسات فساد أو احتيال أو إكراه أو تواطؤ، أو تهديد أي طرف أو إبدائه لمنعه من الإبلاغ عن معلومات لديه والمرتبطة بالتحقيق.

7- توافر الاعتناء المالي:

تم توفير المبلغ المطلوب لتنفيذ مقاولات الأعمال محل الطرح والتعاقد، وذلك ضمن الاعتماد المالي المدرج بموازنة العام المالي 2026/2025 ارتباطاً مركزي يتم الصرف بموجب مستخلصات تنفيذ عيني يتم إرسالها إلى وزارة الشباب والرياضة بعد مراجعتها من المديرية ويتم اتخاذ إجراءات الصرف بصورة وروء أمر الفتح من الوزارة بقسمه المستخلص

8- التعديل في الشروط والمواصفات:

يجوز للجهة الإدارية إدخال تعديلات على الشروط والمواصفات إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك أو بناءً على ما تسفر عنه جلسة الاستفسارات أو الإيضاحات، وسيتم إخطار مقدمي الاستفسارات أو الإيضاحات ومن قاموا بشراء الكراسة من خلال إدارة التعاقدات بتلك التعديلات فور اعتمادها من السلطة المختصة وذلك خلال ثلاثة أيام على الأكثر من إدخال هذه التعديلات، وكذا نشرها على بوابة التعاقدات العامة على أن تعتبر هذه التعديلات جزء لا يتجزأ من كراسة الشروط والمواصفات، وتسري في مواجهة كافة أصحاب العطاءات.

الجهة

مقره

محمد عزت

وفي جميع الأحوال، لا يجوز أن نقل العدة بين الإخطار بهذه التعديلات والموعود لفتح المظاريف الفنية عن مبيعة أياد.

9- إلغاء العملية محل الطرح:

يجوز للجهة الإدارية إلغاء العملية محل الطرح قبل البت فيها بقرار مسبب من السلطة المختصة إذا استقر عليها نهائياً أو اقتضت المصلحة العامة ذلك، إذا تبين للجهة الإدارية وجود تواطؤ بين مقدمي (العطاءات / العروض) أو ممارسات احتيال أو فساد احتكاري، أو في الحالة المنصوص عليها بالفقرة الأولى من المادة (12) من القانون رقم (5) لسنة 2015 المشار إليه.

كما يجوز الإلغاء في أي من الحالات الآتية:

- 1- إذا لم يقدم سوى عطاء / عرض وحيد، أو لم يبق بعد (العطاءات / العروض) المستبعدة إلا (عطاء / عرض) واحد ما لم تكن حاجة العمل لا تسمح بإعادة الطرح، ولا توجد فائدة ترجى من إعادة الطرح وبشرط أن يكون (العطاء / العرض) مطابقاً للشروط ومناسباً للقيمة التقديرية.
 - 2- إذا اقترنت (العطاءات / العروض) كلها أو أغلبها بتحفظات.
 - 3- إذا كانت قيمة (العطاء / العرض) الأقل تجاوز القيمة التقديرية، ما لم تبين دراسة لجنة البت أو لجنة الممارسة عدم جدوى إعادة الطرح والآثار المترتبة عليه.
- ويكون الإلغاء في هذه الحالات المشار إليها في البنود (1، 2، 3) بقرار من الجهة الإدارية بناءً على توصية لجنة البت.
- وتلتزم إدارة التعاقدات بإخطار أصحاب (العطاءات / العروض) بالإلغاء بكتاب يرسل بختم البريد السريع عن طريق الهيئة الخومية لتبريد، مع تعزيزه في ذات الوقت بتبريد إلكتروني أو الفاكس، بحسب الأحوال.

10- وسيلة وأسلوب ولغة التواصل والإخطارات والمكتاتبات:

- يجب على أصحاب العطاءات / العروض بيان أو تحديد العنوان ورقم الفاكس وعنوان البريد الإلكتروني الخاص بهم (المحل المختار) الذي سوف ترسل الجهة الإدارية عليها كل المراسلات والإشعارات المرتبطة بمستندات (العطاء / العرض) واسم الشخص المحدد للاستلام، ويعتبر هذا العنوان محلاً مختاراً لهم، وأن كافة المكتاتبات والمراسلات التي ترسل على ذات العنوان تنتج آثارها القانونية والعقدية.
- في حالة تغيير العنوان يتعين على المتعاقد إخطار الجهة الإدارية بأي تعديل يطرأ على بياناتهم المسجلة لديها فور التعديل أو بالعنوان الجديد، والا اعتبر ما أرسل على هذا العنوان صحيحاً ومنتجاً لكافة آثاره القانونية والعقدية.
- كما يلتزم المهندس ممثلاً للجهة الإدارية حل تغيير محله المختار بذات الإجراءات المشار إليها بالفقرة السابقة.

صفحة رقم 1 من 20.

لست المراجعة بمعرفة اللجنة الثالثة لجلسة القوي بجلستها الثالثة، بجلستها المنعقدة بتاريخ 22/02/2026، ووافق عليها مجلس الوزراء بجلسته رقم (14) المنعقدة بتاريخ 09/02/2026.

هيئة المعتمدة لكافة أنواع التواصل والإخطارات والمكاتبات وغيرها هي البريد السريع عن طريق الهيئة القومية للبريد، مع إمكانية نقلها أو البريد الإلكتروني بحسب الأحوال، أو التسليم باليد بالمحل المختار للجهة الإدارية وفي حال تعذر ذلك فيتم التواصل مع من يمثل الجهة الإدارية.

تكون كافة أنواع التواصل والإخطارات والمكاتبات الرسمية المتبادلة من وإلى الجهة الإدارية وصاحب (العطاء / المتعاقد) بما في ذلك المناقصات والقرارات والمراسلات المتبادلة ومحاضر الجلسات ككتابة باللغة العربية، وبشكل يمكن الرجوع إليه لاحقاً، على أن تكون صادرة من الأشخاص أو الجهات المختصة، وذلك على عنوان إدارة التعاقدات الكائن بمديرية الشباب والرياضة ش الحياه بجوار استاد طنطا.

١٢- تقديم الشكاوى وتوقيعات وإجراءات الخصل فيها:

يحق لكل ذي شأن من غير مقدمي (العطاءات / العروض) تقديم شكاوهم كتابة لإدارة التعاقدات بخصوص أي إجراء من إجراءات الطرح أو التعاقد دون التقيد بشئة مواعيد في هذا الشأن.

ويحق لكل ذي شأن من مقدمي (العطاءات / العروض) تقديم شكاوهم كتابة لإدارة التعاقدات بخصوص أي إجراء من إجراءات الطرح. كما يحق لكل ذي شأن من مقدمي (العطاءات / العروض) تقديم شكاوهم كتابة لإدارة التعاقدات بخصوص نتيجة ترمسية مقاولات الأعمال محل هذه الكراسة، وذلك خلال سبعة أيام تبدأ من اليوم التالي لإخطارهم بنتائج قرارات اللجان بالقبول أو الاستبعاد أو الإلغاء، مع تسليم صورة واضحة من شكاوهم في ذات التوقيت لمكتب شكاوى التعاقدات العمومية وذلك على عنوانه الكائن في مديرية الشباب والرياضة ش الحياه بجوار استاد طنطا.

وتلتزم إدارة التعاقدات بدراسة الشكاوى المقدمة لها، وترفع تقريراً مفصلاً للسلطة المختصة بنتيجة ما انتهت إليه دراستها من قرارات لاعتمادها وذلك كله خلال مدة لا تجاوز خمسة أيام من تاريخ استلام الشكاوى المستوفاة.

في حال صحة الشكاوى سوف يتضمن القرار المعتمد من السلطة المختصة التدابير الواجب تنفيذها لإزالة أسبابها واتخاذ أي إجراءات يوصى بها.

ولمور اعتماد السلطة المختصة لقرارات نتيجة دراسة الشكاوى ستقوم إدارة التعاقدات بإخطار مقدم الشكاوى بها، كما يخطر مكتب شكاوى التعاقدات العمومية بتلك القرارات، بالإضافة إلى نشرها على بوابة التعاقدات العامة.

١٣- تقديم الإيضاحات:

يحق لذوي الشأن ممن اطع على كراسة الشروط والمواصفات أو من قام بشرائها أن يتقدم لإدارة التعاقدات كتابة بطلب إيضاح بشأن ما ورد بها بداية من تاريخ الاعلان وحتى قبل الفس الفنى بأسبوع، على أن توجه الإيضاحات باسم السيد مدير إدارة الشؤون المالية والإدارية، وتلتزم إدارة التعاقدات بالرد كتابة على مقدمي الإيضاحات قبل موعد فتح المقاريف الفنية بمدة لا تقل عن سبعة أيام.

١٤- تقديم الاستفسارات:

يحق لذوي الشأن ممن قاموا بشراء كراسة الشروط والمواصفات أن يتقدموا كتابة للجنة الاستفسارات باستفساراتهم وذلك قبل الميعاد المحدد لانعقاد جلسة الاستفسارات، وتلتزم إدارة التعاقدات بإخطار مقدمي الاستفسارات وممن قاموا بشراء كراسة الشروط والمواصفات كتابة بنتيجة دراسة أسئلتهم واستفساراتهم وأي تعديلات بكراسة الشروط والمواصفات أو الجدول الزمني إذا تطلب الأمر فور اعتماد السلطة المختصة.

١٥- تاريخ ومكان انعقاد جلسة الاستفسارات:

تحدد لجنة جلسة الاستفسارات قبل موعد الفس الفنى بأسبوع للرد على أي استفسارات قد ترد إلى الجهة الإنجليزية كتابة تتعلق بما جاء بكراسة الشروط والمواصفات.

على أن توجه الاستفسارات باسم السيد / مدير إدارة الشؤون المالية والإدارية وذلك بمقر مديرية الشباب والرياضة ش الحياه بجوار استاد طنطا.

١٦- إجراءات جلسة الاستفسارات:

تهدف جلسة الاستفسارات بشكل عام إلى توضيح أية أمور (فنية / مالية / قانونية / تعاقدية) بشأن العملية محل الطرح. تقدم الاستفسارات وينود النقاش المقترحة قبل الموعد المحدد لانعقاد جلسة الاستفسارات وفقاً للبرنامج الزمني المحدد. يتم تسجيل كافة الاستفسارات التي تم مناقشتها خلال الجلسة.

يتم إخطار مقدمي الاستفسارات وممن قاموا بشراء كراسة الشروط والمواصفات كتابة بما انتهت إليه جلسة الاستفسارات متضمناً أي تعديلات بكراسة أو الجدول الزمني وكذا نشرها على بوابة التعاقدات العامة.

تعتبر التعديلات جزء لا يتجزأ من كراسة الشروط والمواصفات وتسري في مواجهة جميع أصحاب (العطاءات / العروض).

١٧- وثيقة صاحب العطاء / العرض:

في حالة وفاة صاحب (العطاء / العرض) إذا كان شخصاً طبيعياً، أو مالك شركة الشخص الواحد، أو الشريك مع الغير بحصة حاكمة تسمح له بالتأثير في اتخاذ قرار ذي صلة (بالعرض / بالعرض) قبل البت، جاز للسلطة المختصة بعد عرض إدارة التعاقدات استبعاد (العطاء / العرض) المقدم منه ورد التأمين المؤقت، أو السماح للورثة بالاستمرار في الإجراءات بشرط أن يعينوا عنهم وكيلاً بتوكيل مصدقاً على التوقيعات فيه، وتوافق عليه السلطة المختصة، ويظل الوكيل دون غيره مسؤولاً أمام الجهة الإدارية.

عثر على صاحب (العطاء / العرض) التقدم بالذات أو بالشراكة مع الغير بأكثر من عطاء واحد في العملية محل الطرح سواء باسعه أو شريكه مع الغير ما لم يكن شريكاً مع الغير بخصه لا تسمح له بالتأثير في اتخاذ قرار ذي صلة (بالعطاء / بالعرض)، وسيتم استبعاد (العطاءات / العروض) المخالفة لذلك، ويصبح التأمين المؤقت حفاً للجهة الإدارية، أو فسخ العقد أو التنفيذ على الحساب، وأبلولة التأمين النهائي للجهة الإدارية، وتحمل المتعاقد بأي خسارة تلحق بها إذا تبين لها مخالفة الحظر بعد التعاقد، وفي كافة الأحوال سيتم إخطار جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية لإعمال شؤونه

٢٥- إعداد العطاء / العرض:

- على أصحاب (العطاءات / العروض) الالتزام بشروط ومواصفات هذه الكراسة، ويُعتبر التوثيق على نموذج (العطاء / العرض) قبولاً منه بكل ما جاء فيها.
- تقدم (العطاءات / العروض) مختومة بخاتم الجهة الإدارية وموقع من أصحابها على كل ورقة وعلى جدول الكميات واللفات المرفق، ويجب تقديمها في مظروفين منفصلين، ويجب أن يثبت على كل من مظروفي (العطاء / العرض) الفني والمالي نوعه من الخارج، ويوضع المظروفين داخل ظرف مغلق بطريقة محكمة ويوضح عليه اسم الجهة الإدارية وعنوان إدارة التعاقدات وما يفيد أن ما بداخله المظروف الفني والمظروف المالي للعملية محل الطرح، مع ترقيم وختم وتوقيع كل الأوراق من محتويات العرض بما فيها الغلاف والفواصل، ويذكر اسم العملية ورقمها وتاريخ جلسة فتح المظاريف الفنية كما يذكر اسم صاحب (العطاء / العرض).
- على صاحب (العطاء / العرض) أو من يمثله الالتزام والحفاظ على الترتيب أعلاه مع وضع فواصل بين كل بند من بنود (العطاء / العرض) وذلك لتسهيل عملية التفتيش والتقييم اختصار للوقت والمجهود.
- يحظر على صاحب (العطاء / العرض) شطب أو تعديل أي من بنود العطاء أو المواصفات الفنية مهما كان نوعه بعد تسليمه وإذا رغب في إبداء أي ملاحظات فنية فيثبتها في كتاب مستقل ويسلمها لإدارة التعاقدات قبل الموعد المحدد لفتح المظاريف الفنية "

٢٦- تكلفة إعداد العطاء / العرض:

- يتحمل صاحب (العطاء / العرض) كافة تكاليف إعداد وتقديم (عطاءه / عرضه)، وكل ما يتعلق به من مهام، ولا تتحمل الجهة الإدارية بأي حال من الأحوال أية مسؤولية عن تلك التكاليف بغض النظر عن نتيجة البت والتنزيه والتعاقد.

٢٧- مستندات العطاء / العرض:

- كل عطاء عبارة عن مظروف مغلق يتضمن مظروفين منفصلين مغلقين أحدهما للعرض الفني والآخر للعرض المالي من أصل نسخة، بالإضافة إلى نسخة إلكترونية من العرض المقدم ومرفقاته على أسطوانات مدمجة (CD)، ولا يُعد بالنسخ الإلكترونية أثناء تقييم العطاءات.

٢٨- تقديم / تسليم العطاء / العرض:

- تسلم (العطاءات / العروض) لإدارة التعاقدات إما باليد أو تسليمها إلى الجهة الإدارية بموجب إيصال يثبت فيه تاريخ التسليم وساعته ويبقى (العطاء / العرض) نافذ المفعول وغير جائز الرجوع فيه من وقت تسليمه بغض النظر عن موعد استلامه بمعرفة الجهة الإدارية وحتى نهاية المدة المحددة لسريان (العطاءات / العروض)، ولن يعد بأي عطاء يقدم بعد هذا الموعد.

٢٩- تأجيل تقديم العطاءات / العروض:

- يجوز للجهة الإدارية، إذا ارتأت ضرورة، أن تقوم بتأجيل موعد فتح المظاريف الفنية، كما يجوز لمن قام بشراء كراسة الشروط والمواصفات قبل التاريخ المحدد لفتح المظاريف الفنية بثلاثة أيام على الأقل أن يتقدم كتابة لإدارة التعاقدات بطلب مُسبب لمدد مدة تقديم (العطاءات / العروض)، وتلتزم إدارة التعاقدات بالعرض على السلطة المختصة بنتيجة دراستها والحصول على موافقتها حال اقتراح مدد المدة وتأجيل موعد فتح المظاريف، أو الأسباب التي تراها مناسبة لعدم تأجيل الموعد.
- وفي جميع حالات تأجيل تاريخ فتح المظاريف الفنية، يتعين الحصول على موافقة السلطة المختصة وإعادة النشر على بوابة التعاقدات العامة والإعلان أو توجيه الدعوات، بحسب الأحوال، على ألا تقل مدة التأجيل عن نصف المدة المحددة مسبقاً لفتح المظاريف الفنية من تاريخ الإعلان أو الدعوة، عدا العمليات التي تتطلب اعتبارات الأمن القومي عدم النشر عنها وفقاً لما تقتضيه السلطة المختصة.

٣٠- مدة سريان وصلاحيه العطاء / العرض:

- مدة سريان وصلاحيه العطاءات / العروض ٩٠ يوماً. تحسب من تاريخ فتح المظاريف الفنية، ويبقى (العطاء / العرض) سارياً ونافذ المفعول وغير جائز الرجوع فيه حتى نهاية مدة سريان (العطاء / العرض).
- وللجهة الإدارية إذا ما اقتضت الضرورة ذلك وبعد موافقة السلطة المختصة إخطار أصحاب (العطاءات / العروض) كتابة لمدد مدة سريان عطاءاتهم ومدد مدة صلاحية التأمين المؤقت وذلك قبل تاريخ انتهاء مدة سريان (العطاءات / العروض) بخمسة عشر يوماً.
- على من يوافق من أصحاب (العطاءات / العروض) على التمديد، أن يمدد ضماناته وأن يبلغ الجهة الإدارية بذلك خلال مدة لا تتجاوز (عشرة أيام) من تاريخ الإشعار بطلب التمديد، ومن لم يتقدم خلال هذه المدة، عد غير موافق على تمديد (عطاءه / عرضه)، ويستبعد كل عطاء لم يقبل صاحبه مدد مدة سريان عطاءه كتابة، ويرد إليه تأمينه المؤقت فور انتهاء مدة سريان (العطاء / العرض).

- ٨ صاحب (العطاء / العرض) بسحب (عطائه / عرضه) قبل الموعد المحدد لفتح المظاريف الفنية فرصح التأمين المؤقت الموعد حقا
الإدارية دون حاجة إلى إنذار أو الالتجاء إلى القضاء أو اتخاذ أية إجراءات أو إثبات الدليل على حصول ضرر أو استناده من أي مبلغ
سحقة أو تستحق لديها أو لدى أي جهة إدارية أخرى لصاحب (العطاء / العرض).

٢٢- العطاءات / العروض المتأخرة

- ١- لا يُعد بأي عطاء أو عرض أو تعديل فيه يرد بعد الموعد المحدد لجلسة فتح المظاريف الفنية أو بعد البت في العروض بالنسبة للاتفاق
المباشر طبقاً للمحدد بهذه الكراسة، وأي عطاء يرد بعد ذلك الموعد سيقدم فور وروده إلى رئيس لجنة فتح المظاريف أو رئيس لجنة الاتفاق
المباشر - بحسب الأحوال - للتأخير عليه بساعة وتاريخ وروده دون فتحه ثم يدرج في كشف تقديم (العطاءات / العروض) المتأخرة دون
فتحها، وتستبعد لجنة ذات تقديم (العطاءات / العروض) المتأخرة ويتم ردها إلى أصحابها خلال مدة لا تتجاوز يومين من قرار اللجنة.
٢- يحظر التعديل في أسعار (العطاءات / العروض) المقدمة بعد الموعد المحدد لجلسة فتح المظاريف الفنية، ويسري هذا الحظر على صاحب
العطاء الفائر.

٢٣- محتويات المظاريف الفنية:

- ١- ما يقيد سداد التأمين المؤقت
- ٢- ما يقيد التسجيل على بوابة التعاقدات العامة.
- ٣- بيان الطبيعة القانونية لصاحب العطاء، والمستفيد الحقيقي منه، والمستندات المؤيدة لذلك، ويعد في هذا الشأن بنسخة معتمدة من عقد
التأسيس أو النظام الأساسي أو هيكل رأس المال وفق آخر تعديل وذلك بالنسبة للشركات وأيه بيئات أو مستندات أخرى تتعلق بالملكية
وذلك بالنسبة لأصحاب العطاءات من غير الشركات "بيانات القيد في السجلات الخاصة بالنشاط موضوع التعاقد كالتقيد في السجل التجاري
أو الصناعي أو سجل المستوردين وغيرها من السجلات التي يكون القيد فيها واجبا قانونا.
- ٤- شهادة البيئات المغفلة
- ٥- المستندات الدالة على سابقة الأعمال لذات موضوع التعاقد.
- ٦- بيانات عن أسماء ووظائف وخبرات الكوادر التي سيسند إليها التنفيذ والإشراف على تنفيذ العطاء.
- ٧- بيان مصادر ونوع المواد والمهمات والأجهزة التي تستخدم في التنفيذ.
- ٨- البطاقة الضريبية سارية، وآخر إقرار ضريبي.
- ٩- قائمة المركز المالي.
- ١٠- بطاقة الاتحاد المصري لمقاولي التشييد والبناء سارية.
- ١١- تعهد بالأقل نسبة المكون الصناعي المصري عن (٤٠%).
- ١٢- إقرار الالتزام بالتأمين على العيلة.
- ١٣- إقرار بالالتزام بما جاء بكراسة الشروط والمواصفات ومحتوياتها.
- ١٤- ما يقيد شراء كراسة الشروط والمواصفات.
- ١٥- البرنامج الزمني للتنفيذ ومدته.
- ١٦- ما يقيد تسجيله في منظومة الفاتورة الإلكترونية بمصلحة الضرائب المصرية.
- ١٧- غير ذلك من بيانات تتطلبها طبيعة العلية.

الجنة
من
محمد عزت
حسب



٢٤- محتويات المظاريف المالي:

- ١- يحتوي العرض المالي على قيمة كل بند على حده من البنود المطلوبة في نطاق الأعمال الواردة بكراسة الشروط والمواصفات وذلك مع
مراعاة الآتي:
- ١- يجب كتابة الأسعار عن كل وحدة من وحدات البنود الواردة بقوائم الأسعار وجداول الكميات والفئات وفقاً لما يلي:
 - أ- تكون كتابة الأسعار بالعملة المصرية وباللغة العربية وبالمداد الجاف أو المسائل، ويجوز في حالة تقديم (العطاء / العرض) منفرد
أو شركة في الخارج أن تكتب الأسعار بالعملة الأجنبية، ولغرض المقارنة تتم معادلتها بالجنيه المصري بالسعر المعلن بالبنك
المركزي المصري في تاريخ فتح المظاريف الفنية مع التزام الجهة الإدارية بصرف المستحقات المالية بسعر الصرف وقت تاريخ
فتح المظاريف الفنية.
 - ب- تكون كتابة الأسعار رقماً وتلفظاً.
 - ٢- تكون كتابة الأسعار على أصل قوائم الأسعار وجداول الكميات والفئات المختوم من الجهة الإدارية، ويكون سعر الوحدة في كل بند بحسب
ما هو مدون وجدول الكميات والفئات عدداً أو وزناً أو مقدراً دون تغيير أو تعديل في الوحدة، وأن تكون قوائم الأسعار وجداول الكميات
والفئات مؤرخة وموقعة من صاحب (العطاء / العرض)، وتعتبر كل فئة من الفئات المدرجة والتي حددها صاحب (العطاء / العرض)
جدول الكميات والفئات وقوائم الأسعار المدرجة ملزمة له أثناء تنفيذ التعاقد، كما يعتبر أن صاحب (العطاء / العرض) قد قبل بصحة
وكفاية (العطاء / العرض) والفئات والأسعار الواردة في المقايضة، وأن تلك الفئات والأسعار تفي بكافة التزاماته الناشئة عن العقد،
وتشمل وتغطي كافة المصروفات والالتزامات أياً كان نوعها التي يتكبدها بالنسبة إلى كل بند من البنود، وهي غير قابلة لإعادة النظر لأي
سبب، ويتم المحاسبة النهائية بالتطبيق لهذه الفئات بصرف النظر عن تكاليف السوق والعملة والتعريفات الجبركية وغيرها من الضرائب
والرسوم الأخرى، وذلك باستثناء ما قد يتفق عليه الطرفان أو ما قد يصدر عن الحكومة من تعويضات.
 - ٣- وفي كافة الأحوال يُعتبر تقديم (العطاء / العرض) إقراراً من صاحبه بقبول التوريد والتركييب بموجب جدول الكميات والفئات وقوائم
الأسعار المرفقة.

ملحة رقم ٨ من ٢٥.

تمت المراجعة بعرفة اللجنة الثالثة لاسم القوي بمجلس الدولة، بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٢/١٠/٢٠٢١، ووافق عليها مجلس الوزراء بجلسته رقم (١٤) المنعقدة بتاريخ ١٠/١٠/٢٠٢١.

معلوم أن السعر المقدم من صاحب (العطاء / العرض) يغطي كل ما هو مطلوب بالمواصفات والرسومات على أساس التوريد مركب ما لم يتم النص صراحة على خلاف ذلك في هذه الكراسة.

مع مراعاة نص المادة (٩٧) من اللائحة التنفيذية، نظل الأسعار التي يتم الترسية بها على المتعاقد ثابتة دون أية زيادة طوال مدة التنفيذ ولا يحق لمن ترسو عليه العملية للمتعاقد المطالبة بأي زيادة في الأسعار لأي سبب.

إذا سكت صاحب (العطاء / العرض) في عرضه المالي عن تحديد سعر بند من البنود المطلوب تنفيذها فللجهة الإدارية مع الاحتفاظ بحقها في استبعاد (العطاء / العرض) أن تضع للبند الذي سكت عن تحديد قيمته أعلى فئة لهذا البند في (العطاءات / العروض) المقبولة وذلك للمقارنة بينه وبين سائر (العطاءات / العروض) فإذا أرسيت عليه العملية فيعتبر أنه ارتضى المحاسبة على أساس أقل فئة لهذا البند في (العطاءات / العروض) المقبولة دون أن يكون له الحق في المنازعة لذلك.

٧- يكون للجهة الإدارية الحق في إجراء مراجعته تفصيلية للأسعار المقدمة حسابياً سواء من حيث مفراداتها أو مجموعها، وإجراء التصحيحات المالية إذا اقتضى الأمر ذلك، وإذا وجد اختلاف بين سعر الوحدة وإجمالي سعر الوحدات يعول على سعر الوحدة، ويعول على السعر المبين بالتنقيط في حالة وجود اختلاف بينه وبين السعر المبين بالأرقام، وتكون نتيجة هذه المراجعة هي الأساس الذي يعول عليه في تحديد سعر (العطاء / العرض).

٢٥- محظورات إعداد المحظورات المالي

- لا يجوز الكشط أو المحو أو التمشير في قوائم الأسعار أو في جدول الكميات والقياسات، وكل تصحيح في الأسعار أو غيرها يجب إعادة كتابته رقماً وتنقيطاً والتوقيع بخطبه.
- لا يعد (بالعطاء / العرض) المبني على خفض نسبة مئوية عن قيمة أقل (عطاء / عرض) مقدم.

التزام بالمواصفات الفنية

- على المتعاقد أن يلتزم بالمواصفات الفنية المرفقة بهذه الكراسة

المادة الخامسة إجراءات الطرح والترسية والتعاقد

٢٦- فتح العطاءات / العروض والمقاريف الفنية

يكون فتح (العطاءات / العروض) في تمام الساعة الثانية عشر ظهراً من يوم الإثنين الموافق ٢٠٢٦/٢/٢٢ في جلسة علنية بحضور من يرغب من أصحاب (العطاءات / العروض)، ويجوز لهم تفويض من يرونه لحضور الجلسة بدلاً منهم بموجب تقديم التفويض وفقاً للنموذج الملحق رقم (٥) ولا يسمح لأصحاب (العطاءات / العروض) أو مفوضيهم التدخل في سير عمل اللجنة، وإذا كان لدى أحد منهم اعتراضاً على الإجراءات، أو القرارات يتعين عليه تقديمه كتابةً إلى مدير إدارة التعاقدات.

٢٧- سرية البيانات والمحظورات / حماية المنافسة

- المعلومات الخاصة بفحص وتوضيح وتقييم ومقارنة (العطاءات / العروض) والتوصيات بالترسية، يجب أن تظل سرية، ولا يجوز الإفصاح عنها إلى أصحاب (العطاءات / العروض) أو أي أشخاص آخرين غير المنوط بهم هذه العملية رسمياً وحتى وقت الإعلان عن نتائج البت والترسية، وسيتم إخطار جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية لإعمال شؤونه بالإضافة إلى استبعاد (العطاء / العرض) وأيلولة التأمين المؤقت في حال ما إذا تبين للجهة الإدارية ظهور أي محاولة للتأثير بشكل مباشر أو غير مباشر على عملية البت أو الترسية والتعاقد سواء من حيث تقييم (العطاءات / العروض) ومن حيث مقارنتها، وكذلك في حالة وجود أي اتفاق أو تعاهد أو تبادل معلومات بصورة مباشرة أو غير مباشرة أو تنسيق من خلال الغير سواء كان ذلك بين أي من المختصين طرفها أو غيرهم من الموظفين بالجهة الإدارية، وبين صاحب (العطاء / العرض)، أو بين أصحاب (العطاءات / العروض) فيما بينهم، أو غيرهم من المتعاملين مع تلك الجهة بحسب الأحوال، والذي من شأنه أن يؤدي على سبيل المثال، وليس الحصر إلى أي من الآتي:

- ١- رفع، أو خفض، أو تثبيت الأسعار محل التعامل.
- ٢- اقتسام الأسواق، أو تخصيصها على أساس من المناطق الجغرافية أو مراكز التوزيع أو نوعية العملاء أو نوعية المنتجات أو الحصص السوقية أو الفترات الزمنية.
- ٣- التنسيق فيما يتعلق بالتقدم، أو الامتناع عن الدخول في سائر عمليات التعاقدات المختلفة، ويسترشد في قيام التنسيق بعدة أمور، منها على الأخص:

- أ- تقديم (عطاءات / عروض) متطابقة، ويشمل ذلك الاتفاق على قواعد مشتركة لحساب الأسعار أو تحديد شروط (العطاءات / العروض).
- ب- الاتفاق حول الشخص الذي سيتقدم (بالعطاء / بالعرض) ويشمل ذلك الاتفاق مسبقاً على الشخص الراسي عليه سواء بالتناوب أو على أساس جغرافي أو على الجهات الإدارية المتقدم لها أو صاحبة الطرح.
- ج- الاتفاق حول تقديم (عطاءات / عروض) صورية.
- د- الاتفاق على منع شخص من التنافس في تقديم (العطاءات / العروض).

٣- استيفاء واستيضاح ما قمض من أمور فنيه / مالية:

للجهة الإدارية أن تطلب كتابةً من أصحاب (العطاءات / العروض) استيفاء البيانات أو المستندات اللازمة واستيضاح ما قمض من أمور فنية أو مالية بما يعينها في إعداد التقرير الفني أو المالي اللازم، وعلى صاحب (العطاء / العرض) الرد كتابةً خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام من تاريخ إخطاره بشرط مراعاة المساواة وتكافؤ الفرص بينهم ويتعين أن يكون هذا الطلب واستجابة مقدم (العطاء / العرض) كتابي ولا يؤدي أو يوحى أو يسمح إلى أي تغيير جوهر في مضمون (العطاء / العرض) أو طبيعته، ولا يعد بأي توضيح يقدم من صاحب (العطاء / العرض) إذا لم تطلبه اللجنة، وفي حالة عدم استجابة صاحب (العطاء / العرض) لطلب استيفاء البيانات أو المستندات لاستيضاح الأمور الفنية أو

١٠
٤٣- / عرض) خلال العدة المحددة من اللجنة والموضحة بطلبها إليه، يتم استبعاد (عطاءه / عرضه) باعتباره غير واضح أو غير
دقة مع (العطاءات / العروض) الأخرى.

٤٣- الفسكي والامت الفني:

حترم الجهة الإدارية قبل إجراء أي دراسة مفصلة (العطاءات / للعروض) بالفحص الشكلي للمطاريق الفنية، وسيتم استبعاد (العطاءات /
العروض) غير الصالحة للنظر فيها ومنها:

- ١- (العطاءات / العروض) المتأخرة.
- ٢- (العطاءات / العروض) غير المصحوبة بما يفيد سداد كامل مبلغ التأمين المؤقت.
- ٣- (العطاءات / العروض) غير الموقعة من أصحابها أو غير المكتملة وفقاً للشروط.
- ٤- (العطاءات / العروض) المقدمة من غير المسجلين على بوابة التعاقدات العامة.
- ٥- (العطاءات / العروض) المقدمة من المسجلين بسجل قيد الممنوعين من التعامل.
- ٦- (العطاءات / العروض) المقدمة من أشخاص تبين تقدمهم لذات العملية بأكثر من عطاء.

الجنة

محمد عزت

عز

عز

٤٤- أسلوب وألية التقييم للعطاءات/ العروض:

- التقييم بنظام الأفضل شروطاً والأقل سعراً

- سيتم دراسة (العطاءات / العروض) فنياً، ويتم قبول (العطاءات / العروض) المطابقة واستبعاد أي عطاءات مخالفة للشروط والمواصفات
الفنية وفقاً لما جاء هذه الكراسة.

٤٤- إعلان نتائج البت الفني:

- سيتم إخطار أصحاب (العطاءات / العروض) بنتائج البت الفني فور اعتمادها من السلطة المختصة على أن يكون قرارها مسبباً ، وذلك
بموجب خطابات ترسل بخدمة البريد السريع عن طريق الهيئة القومية للبريد مع تعزيزه في الوقت ذاته بالبريد الإلكتروني أو الفاكس بحسب
الأحوال ، وفقاً لتعاونهم وبياناتهم الواردة (بالعطاء / العرض) ، ويكون لهم الحق بالتقدم بشكوى إلكترونية خلال سبعة أيام تبدأ من اليوم التالي
لاخطارهم بالقرارات والنشر على بوابة التعاقدات العامة وكذا في لوحة الإعلانات المخصصة لهذا الغرض وموقعها الدور الأرضي بمبنى
ديوان عام مديرية الشباب والرياضة ش الحياه بجوار استاد طنطا

٤٤- فتح المطاريق المالية:

- يكون فتح المطاريق المالية للعطاءات المقبولة فنياً فقط وذلك في جلسة علنية بحضور من يرغب من أصحاب (العطاءات / العروض)
المقبولة فنياً، ويجوز لهم تفويض من يرونه لحضور الجلسة بدلاً منهم بموجب تقديم التفويض وفقاً للتمودج المنفصل بهذه الكراسة.

٤٤- الدراسة وألية التقييم المالي:

- في حالة التقييم بنظام الأفضل شروطاً والأقل سعراً طبقاً لما جاء بهذه الكراسة من شروط ومواصفات بحيث يتم تقييم (العطاءات / العروض)
المقبولة فنياً فقط وعلى أساس القيمة المالية الإجمالية (العطاء / العرض) مع الأخذ في الاعتبار كل الشروط التي يمكن ترجمتها إلى قيم
مالية.

- وفي كافة الأحوال سيتم تقييم (العطاءات / العروض) المقبولة فنياً فقط وعلى أساس القيمة المالية الإجمالية للعطاء مع الأخذ في الاعتبار كل
الشروط التي يمكن ترجمتها إلى قيم مالية، ويتم إجراء المقارنة والمفاضلة بين (العطاءات / العروض) بعد توحيد أسس المقارنة من جميع
النواحي الفنية والمالية مع مراعاة تكاليف دورة حياة الأعمال محل التعاقد، وبحسب ظروف وطبيعة موضوع التعاقد، وسيتم دراسة
(العطاءات / العروض) مع الأخذ في الاعتبار معيار التقييم الآتية:

- ١- شروط السداد والاستلام، والضمان، والصيانة وقطع الغيار ومستلزمات التشغيل وغيرها من العناصر التي تؤثر في تحديد القيمة المالية
المقارنة (العطاءات / للعروض).
- ٢- تقييم العناصر غير السعرية وتحويلها إلى قيمة مالية مثل تكاليف التشغيل، القدرات، الكفاءة، الأداء وفقاً لما هو وارد بهذه الكراسة.
- ٣- حساب نسبة الدفعة المقدمة وذلك بغرض المقارنة والمفاضلة بإضافة فائدة تعادل سعر الفائدة المعين من البنك المركزي في تاريخ جلسة
فتح المطاريق الفنية إلى قيمة (العطاءات / العروض) المقترنة بالدفعة المقدمة، وذلك عن المبلغ المطلوب دفعها مقدماً وتحسب الفائدة
عن العدة من تاريخ أداء هذه المبالغ حتى تاريخ استحقاقها الفعلي.
- ٤- في حالة تساوي الأسعار بين (عطاءين / عرضين) أو أكثر من المقبولين مالياً فيحق للجنة البت ترجيح إحداها وفقاً لمبررات تبديها
بمحضرها بناء على ما اشتمل عليه كل عطاء

٤٤- العطاء / العرض المنخفض انخفاضاً غير قاعدياً:

- إذا تبين للجنة البت عند دراسة العروض المالية أن (العطاء / العرض) الأقل سعراً منخفضاً انخفاضاً غير عادي مقارنة (بالعطاءات /
بالعروض) الأخرى والقيمة التقديرية مما يؤثر الشك أو الريبة في قدرة صاحب (العطاء / العرض) الوفاء بالتزاماته فعليها أن توثق ذلك في
محضرها، ولغرض ضمان تنفيذ محل التعاقد يتم مخاطبة صاحب (العطاء / العرض) المنخفض كتابة لموافقتها بتفاصيل ومعلومات (عطاءه /
عرضه) والأسس التي استند عليها في وضع أسعاره وغيرها من العناصر التي أثرت في إعداد (عطاءه / عرضه)، وعلى صاحب (العطاء /
العرض) خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام من تاريخ إخطاره موافاة اللجنة بكافة التفاصيل والمعلومات التي استند عليها في التسعير كتابة، وعلى
اللجنة دراسة ما ورد منه، فإذا ما تبين لها أن الأسس التي استند عليها مقبولة يمكنها قبول (العطاء / العرض)، وإذا ما تبين لها أن الأسس
التي استند عليها غير واقعية ويتعذر التنفيذ بها، وجب عليها التوصية باستبعاد (عطاءه / عرضه) والترسية على (العطاء / العرض) التالي
في الترتيب بشرط أن يكون مناسباً للقيمة التقديرية.

صحة رقم ١٠ من ٢٥

تمت الموافقة بمعرفة اللجنة الثالثة للقسم القومي بمجلس الدولة، بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٤ / ١٠ / ٢٠٢٤، ووافق عليها مجلس الوزراء بجلسته رقم (١٤) المنعقدة بتاريخ ١٩ / ١٠ / ٢٠٢٤

أصحاب (العطاءات / العروض) ينتاج البيت فور اعتمادها من السلطة المختصة، وذلك بموجب خطابات ترسل بخدمة البريد عن طريق الهيئة القومية للبريد مع تعزيزه في الوقت ذاته بالبريد الإلكتروني أو الفاكس بحسب الأحوال، ولذا لعناوينهم وبياناتهم (بالعطاء / العرض) ، ويكون لهم الحق بالتقدم بشكاوهم ككتابة خلال سبعة أيام تبدأ من اليوم التالي لإخطارهم بالقرارات وتلتزم الجهة الإدارية فور إرسال الاخطارات بنشر النتائج في لوحة الإعلانات المخصصة لهذا الغرض كما يتم النشر على بوابة التعاقدات العامة. ويجوز طلب عقد اجتماع مع أصحاب (العطاءات / العروض) غير المقبولة بعد انتهاء أعمال لجنة البيت لإيضاح أسباب عدم قبولهم، وذلك بغرض تلافي كل منهم الأسباب التي أدت إلى ذلك ولتحسين أدائهم في العمليات اللاحقة.

4- إخطار صاحب العطاء / العرضي الفائز:

بعد الانتهاء من الدراسة المالية وترتيب (العطاءات / العروض)، ستقوم الجهة الإدارية بإخطار صاحب (العطاء / العرض) الفائز بالترسيه عليه وكذا باقي أصحاب (العطاءات / العروض) المقبولة فنياً باسم صاحب (العطاء / العرض) الفائز والذي يجب عليه أداء التأمين النهائي خلال عشرة أيام عمل تبدأ من اليوم التالي لإخطاره بقبول (العطاء / العرض).

4- توقيع العقد:

تلتزم السلطة المختصة بالجهة الإدارية في خلال مدة لا تجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ سداد التأمين النهائي بتوقيع العقد مع صاحب العطاء / العرض الفائز.

4- تعديل حجم العقد:

يحق للجهة الإدارية إذا طرأت من المستجدات ما يوجب تعديل حجم العقد خلال مدة تنفيذه أن تعدل في الكميات الواردة بجداول الكميات والفئات سواء بالتزيادة أو بالنقص بما لا يتجاوز 20% من كمية كل بند بذات الشروط والمواصفات والأسعار، دون أن يكون لصاحب (العطاء / العرض) الحق في المطالبة بأي تعويض عن ذلك، ويجب في جميع حالات تعديل العقد الحصول على موافقة السلطة المختصة وأن يصدر التعديل خلال مدة تنفيذ العقد ولا يدخل فيها مدة الضمان، مع تعديل المدة والبرنامج الزمني للتنفيذ بما يتناسب مع حجم التعديل، ويتم تحرير ملحقاً لتعاقد بهذا الشأن.

الباب السادس: إجراءات تنفيذ التعاقد

6- ممثلوا الجهة الإدارية:

6- واجبات مسئول إدارة العقد وصلاحياته:

- ويتولى مسئول إدارة العقد المهام الآتية:-
- مراجعة شروط العقد والبرنامج الزمني للتوريد، أو التنفيذ والتأكد من تنفيذه وفقاً للشروط والمواصفات الفنية والمتطلبات الأخرى وفي المواعيد المحددة به، والعمل - بقدر الإمكان - على إزالة أية عقبات أو مشكلات قد تؤدي إلى التأخير في تنفيذ العقد سواء كان بسبب راجع للجهة الإدارية أو المتعاقد.
- التأكد من قيام المتعاقد بالوفاء بالتزاماته التعاقدية، وتوثيق أداءه وحل أي خلافات تطرأ، وذلك كله أولاً بأول.
- حل المشاكل الفنية والمالية والقانونية ذات الصلة بالعقد ودون تأخير.
- الحفاظ على علاقات عمل جيدة بين طرفي العقد.
- التأكد من أن إجراءات استلام المستحقات المالية تتم دون تأخير وفي حالة التأخير يقوم برفع مذكرة للسلطة المختصة مبيناً فيها مبررات التأخير ومقترح إزالة أسبابه.
- دراسة كل المراسلات أثناء تنفيذ العقد والرد عليها وفقاً لصلاحيته الممنوحة له من السلطة المختصة وفي كل الأحوال يجب ألا تتعارض الردود مع أحكام التشريعات والقواعد الحاكمة.
- المحافظة على الوثائق الخاصة بتنفيذ العقد.
- توثيق كافة المراسلات بين طرفي العقد.
- المشاركة في عضوية اللجان المختصة بالاستلام المؤقت.
- المشاركة في عضوية اللجان المختصة بجرد وتحرير كشف بالأعمال التي تمت وبالآلات والأدوات التي استحضرت والمهمات التي لم تستعمل والتي يكون قد أوردتها المتعاقد بعمان العمل في حالة فسخ العقد، أو التنفيذ على الحساب.

6- واجبات المهندس ممثل الجهة الإدارية وصلاحياته:

يلتزم المهندس ممثل الجهة الإدارية بإصدار القرارات والشهادات والتعليقات والتوجيهات والإرشادات كما هو منصوص عليه في هذه الكراسة، ولا يكون له السلطة في إعفاء المتعاقد من أي من التزاماته التعاقدية إلا بعد موافقة السلطة المختصة.

6- الالتزامات العامة للمتعاقد:

6- التزامات المتعاقد العامة:

يلتزم المتعاقد خلال مدة تنفيذ الأعمال حتى إتمام الاستلام المؤقت بما يلي:

- 1- توفير الصالة بالتخصصات المختلفة والكافية لتنفيذ مقاولات الأعمال محل هذه الكراسة، وذلك بالإضافة إلى التزامه بقوانين العمل والتأمينات وغيرها من القوانين الأخرى السارية في هذا الشأن.

مستأرقم 11 من 26

تمت المراجعة بمعرفة اللجنة الثالثة لاسم الفتوي بمجلس الدولة، بجلسته المنعقدة بتاريخ 22/ 26/ 2024، ووافق عليها مجلس الوزراء بجلسته رقم (11) المنعقدة بتاريخ 10/ 10/ 2024

بموجب التعليمات والتوجيهات والإرشادات والأوامر التي تصدرها الحكومة أو السلطات المعنية بغرض مقاومة أية أوبئة أو غيرها.
وإم من عهد إليهم بتنفيذ بعض الأعمال من الباطن بالالتزامات المتعلقة بها، وبظل المتعاقد مسئولاً أمام الجهة الإدارية دون غيره.
توفير منظومة الأمن الصناعي والسلامة المهنية طبقاً للقوانين واللوائح والقواعد المنظمة لذلك، وبالإضافة إلى تعليمات ممثل الجهة الإدارية في هذا الشأن.

٤- الالتزام بالمحافظة على الشدء

يلتزم المتعاقد أثناء تنفيذ الأعمال وحتى استلامها ابتدائياً باتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة للحد من إزعاج أو إطلاق الراحء، مع اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتأمين الوصول إلى الطرق العامة أو الخاصة أو ممرات المشاة أو الأملاك الواقعة تحت تصرف الجهة الإدارية أو أي شخص آخر، وذلك كله على نفقة المتعاقد.

٥- العمل ليلاً وأثناء العطلات الرسمية:

لا يجوز للمتعاقد العمل في أي من الأعمال ليلاً أو في أيام الجمع والعطلات الرسمية إلا بإذن كتابي من المهندس ممثل الجهة الإدارية أو مفوضه باستثناء ما ينص عليه في التعاقد وكذلك الحالات التي يكون فيها العمل في هذه الأوقات ضرورياً لزيادة معدل الإنجاز أو لحمية الممتلكات والأرواح والأعمال وفقاً لما تقرره الجهة الإدارية بناءً على عرض المهندس ممثلها أو مفوضه، ويحصل المتعاقد مصروفات الإشراف على التنفيذ الناتجة عن ذلك طبقاً للقيم المحددة في الشروط الخاصة الملحقة بالتعاقد، كما يلتزم المتعاقد وعلى نفقته الخاصة بتوفير الإضاءة المناسبة وكافة التجهيزات اللازمة لذلك.

٦- حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع والعلامات التجارية:

تكون الملكية الفكرية لمحتويات (العطاءات / العروض) الفائزة حقاً أصيلاً للجهة الإدارية، ويحق لها استعمالها وفق ما تراه مناسباً لتحقيق المصلحة العامة.

ويلتزم المتعاقد بأن يحمي الجهة الإدارية من التعرض لأي مطالبات أو دعاوى تنشأ عن الانتهاك لحق من حقوق براءات الاختراع أو لعلامة تجارية أو لتصميم أو لاسم أو لأي حقوق أخرى يحميها القانون تتعلق بمعدات المتعاقد أو نظم التنفيذ أو المواد أو الآلات المستخدمة في الأعمال أو المتصلة بها أو الداخلة فيها، وإذا تعرضت الجهة الإدارية لمثل هذه المطالبات أو الدعاوى يلتزم المتعاقد بأن يعرض الجهة الإدارية عن ذلك، كما يلتزم المتعاقد كذلك بأن يحمي الجهة الإدارية من أن تنكبد أي نفقات أو تكاليف أو أعباء أو مصاريف أيا كانت والتي يمكن أن تنشأ عن تعرض الجهة الإدارية لمثل هذا المطالبات أو الدعاوى أو تنصل بها، وإذا تكبدت الجهة الإدارية هذه النفقات أو التكاليف أو الأعباء أو المصروفات يلتزم المتعاقد بأن يعرض الجهة الإدارية عن ذلك.

٧- الضرائب والرسوم والتمهيفات الجمركية:

يجب على المتعاقد وتحت مسؤوليته أن يقوم بسداد الضرائب والرسوم والدمغات المستحقة عليه طبقاً لشروط التعاقد في مواعيدها وبمقتبرها المحددة للجهات صاحبة الاختصاص وفقاً للقوانين واللوائح المقررة، كما يتحمل المتعاقد بقيمة دمغات المهن الهندسية التي تستحق على نسخ التعاقد وكافة أشكال الدمغات الأخرى المقررة قانوناً في هذا الشأن.

كما يجب على المتعاقد وتحت مسؤوليته أن يقوم بسداد كافة الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد والنقل والشحن والتأمين على الشحن ورسوم الميناء والتخزين والتفريغ والإرشاد البحري وغيرها من الرسوم واجبة الدفع طوال مدة تنفيذ العقد وحتى تاريخ إتمام مقاولات الأعمال محل التعاقد.

إذا حدثت زيادة في التعريفات الجمركية أو الرسوم أو الضرائب الأخرى التي تحصل من المتعاقد عن تنفيذ مقاولات الأعمال محل التعاقد، فيجوز للمتعاقد المطالبة بذلك الزيادة بعد تقديم المستندات التي تقرها الجهة الإدارية مؤيدة، وبعد الحصول على موافقة السلطة المختصة، وذلك دون الإخلال بالتزاماته التعاقدية وإتمام تنفيذ الأعمال على الوجه الكامل.

٨- الرسوم والتصميمات

٨-١- رسومات التراخيص المعتمدة:

تلتزم الجهة الإدارية بتزويد المتعاقد اثنان نسخة من رسومات التراخيص المعتمدة بالإضافة إلى نسخة إلكترونية، ويصبح المتعاقد مسئولاً عنها ويكون للمتعاقد الحق في توجيه إخطار كتابي إلى كل من المهندس ممثل الجهة الإدارية والجهة الإدارية إذا تبين من مراجعة الرسومات وجود أي سهو أو خطأ في التصميمات أو المواصفات، فإذا لم يوافق المهندس ممثل الجهة الإدارية كتابة على اعتراض المتعاقد، التزم المتعاقد بالاستمرار في التنفيذ على مسؤولية المهندس ممثل الجهة الإدارية.

٨-٢- رسومات التعديلات:

يـم المهندس ممثل الجهة الإدارية بتزويد المتعاقد - اثنان نسخة من رسومات التعديلات أثناء التنفيذ، ويكون من حق المتعاقد المطالبة بالزيادة المدء إذا اقتضت هذه التعديلات ذلك.

٨-٣- تعديل المتعاقد للرسومات:

يجوز للمتعاقد اقتراح تقديم تعديل للرسومات شريطة الحصول على موافقة كل من المهندس ممثل الجهة الإدارية والجهة الإدارية عليها قبل تنفيذها.

دس مُمثل الجهة الإدارية في تسليم الرسومات

المتعاقد أثناء التنفيذ أن تخطيط أو تنفيذ الأعمال سيتعرض للتأخير أو الإرباك، وذلك ما لم يسلم المهندس مُمثل الجهة الإدارية في آخر مدة معقولة، فيحق للمتعاقد إرسال إخطار بذلك إلى المهندس مُمثل الجهة الإدارية مع إرسال صورة ضوئية منه إلى الجهة الإدارية، على أن يتضمن الإخطار سببه وتفاصيل الرسومات المطلوبة والتاريخ المحدد لتقديمه أو التأخير أو الإرباك الذي يمكن أن يتعرض لهما تخطيط أو تنفيذ الأعمال حال تأخر المهندس مُمثل الجهة الإدارية في إصدار تلك الرسومات.

فإذا تعرض المتعاقد للتأخير بسبب إخطار المهندس مُمثل الجهة الإدارية أو عدم أدقته على تزويد المتعاقد بالرسومات والتي كان المتعاقد قد أرسل في شأنها إخطاراً وفقاً للفقرة السابقة فعلى المهندس مُمثل الجهة الإدارية بعد التشاور مع الجهة الإدارية والمتعاقد أن يُمنح المتعاقد مدة إضافية للتنفيذ بما يتناسب مع مدة التوقف، وذلك بعد استصدار موافقة السلطة المختصة.

٦٠- الرسومات الإضافية:

يكون للمهندس مُمثل الجهة الإدارية الصلاحية الكاملة في تزويد المتعاقد من حين لآخر أثناء سير العمل بأية تعليمات أو رسومات إضافية ضماناً لحسن إتمام الأعمال وصيانتها وبلتزم المتعاقد بتنفيذ الأعمال طبقاً لذلك.

٦١- مسؤولية المتعاقد في تقديم الرسومات كما تم التخطيط (As Built Drawing):

يلتزم المتعاقد بعد الانتهاء من تنفيذ الأعمال محل هذه الكراسة أن يسلم الجهة الإدارية نسخة كاملة من الرسومات والمستندات التي تم التنفيذ على أساسها، وعدد اثنان نسخة ورقية ونسخة إلكترونية منها متضمنة كافة التعديلات التي طرأت على الأعمال شريطة أن تكون معتمدة من السلطة المختصة.

٦٢- مسؤولية المتعاقد عن التصميمات التي يدها:

يكون المتعاقد مسؤولاً عن الأضرار الناجمة عن التصميمات التي يدها بمعرفة طبقاً لشروط العقد.

رابعاً: موقع تنفيذ الأعمال:

٦٣- إمكانية الوصول للموقع:

تلتزم الجهة الإدارية في تاريخ البدء في التنفيذ أن تُمكن المتعاقد من حيازة الموقع أو جزء منه ومن الطرق المؤدية إليه على النحو المبين بالعقد، وبما يلي بأية متطلبات للعقد تتعلق بترتيب تنفيذ الأعمال، ويجب أن يكون الجزء الذي يُمكن المتعاقد من حيازته بالقدر الذي يسمح للمتعاقدين بدء تنفيذ الأعمال والاستمرار فيها وفقاً للبرنامج الزمني.

وتبعاً لتقدم سير الأعمال يكون على الجهة الإدارية أن يُمكن المتعاقد من حيازة بقية أجزاء الموقع وذلك بالقدر الذي يحتاج إليه المتعاقد للاستمرار في تنفيذ الأعمال بالمعدل المنصوص عليه في البرنامج الزمني.

٦٤- التخطيط العام لتنفيذ الأعمال:

يتحمل المتعاقد مسؤولية التخطيط العام الصحيح للأعمال بالتنسبة للنقاط الثابتة والأبعاد والمناسيب المعتمدة والمسلمة كتابياً إليه من قبل المهندس مُمثل الجهة الإدارية، وكذلك صحة المواضع والمناسيب والأبعاد وتجهيز الآلات والأدوات وتوفير العسالة اللازمة لهذا الغرض.

فإذا تبين في أي وقت وأثناء سير العمل وجود خطأ في التخطيط العام للأعمال بالتنسبة للنقاط الثابتة والأبعاد والمناسيب المعتمدة، فإنه يتعين على المتعاقد بناءً على طلب المهندس مُمثل الجهة الإدارية أو مفوضه أن يصلح الخطأ على نفقته الخاصة وبشكل يرضى المهندس مُمثل الجهة الإدارية أو مفوضه، ولا يُعفى المتعاقد من مسؤوليته عن صحة أي تخطيط أو بعد أو منسوب قام بمراجعته المهندس مُمثل الجهة الإدارية أو مفوضه، ما لم يكن ذلك ناتج عن خطأ الجهة الإدارية، وفي هذه الحالة تتحمل الجهة الإدارية تكاليف إصلاح الخطأ.

كما يلتزم المتعاقد بالمحافظة على العلامات المساحية والأسوار والنقاط الثابتة والأوتار والأشياء الأخرى المستصلحة في تخطيط الأعمال وفي حالة إصابتها بأضرار فعليه أن يعيدها إلى حالتها الأصلية على نفقته الخاصة.

كما يلتزم بوضع العلامات الإرشادية والتحذيرية أثناء تنفيذ الأعمال محل التعاقد بما يُحافظ على سلامة العاملين وكافة المتواجدين داخل نطاق العمل، وفي حالة عدم وجودها توقع عليه الجزاءات التي تقررها الجهة الإدارية، وبما يتناسب مع حجم الضرر، وذلك بخلاف مسؤولية المتعاقد عن أية حوادث داخل منطقة العمل في النفس أو المال من جراء ذلك سواء للعاملين أو للغير.

٦٥- التزامات المتعاقد العامة بشأن موقع تنفيذ الأعمال:

يلتزم المتعاقد خلال مدة تنفيذ الأعمال حتى إتمام الاستلام الموقت للموقع بما يلي:

- ١- منع جلب أو تناول المشروبات الروحية أو المواد المخدرة وغيرها من المواد المحظورة قانوناً في الموقع.
- ٢- منع دخول أو استعمال أي أسلحة أو ذخائر مهما كان نوعها إلى أو في الموقع، إلا إذا كان ذلك ضرورياً لنوع العمل أو الحراسة بشرط أن تكون مرخصة.
- ٣- اتخاذ كافة الاحتياطات لمنع أي شعب أو سلوك مخالف للنظام يصدر من مستخدمي أو عماله أو مستخدمي أو عمال مقابولي الباطن كما يلتزم بحفظ النظام والأمن بالموقع.
- ٤- أن يراعي تماماً سلامة جميع الأشخاص المتواجدين بالموقع وأن يبقي الموقع في حالة من النظام اللازم لدرء المخاطر عن الأشخاص.
- ٥- أن يتخذ كافة الخطوات اللازمة والمعقولة لحماية البنية داخل الموقع وخارجه وأن يتجنب إزعاج الغير أو الإضرار بممتلكاتهم نتيجة تلوث أو ضجيج أو أي أسباب أخرى تنشأ عن تنفيذ الأعمال.
- ٦- أن يولي على نلقاته الخاصة حراسة الموقع ليلاً ونهاراً وإشارة الموقع وصيانتته وحمل الأسوار اللازمة لحماية الأعمال وسلامة الأشخاص.

صحة رقم ١٢ من ٢٠٢٤

لست المراجعة بمعرفة اللجنة الثالثة لجلسة القوي بمجلس الدولة، بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٢/١٠/٢٠٢٤، ووافق عليها مجلس الوزراء بجلسته رقم (١٤) المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٤/١٠/٢٠٢٤

١٤- في تعليمات وتوجيهات وإرشادات المهندس ممثل الجهة الإدارية وكالة اللوائح والتعليمات والتوجيهات والإرشادات الصادرة من
الجهة المختصة في هذا الشأن، كما يجب أن يحيط الحفر والخنادق القريبة من حركة المرور بحواجز لتفادي الحوادث مع وضع
سلاحيح حمراء عليها ليلاً.

١٥- موقع تنفيذ الأعمال:

على المتعاقد خلال فترة تنفيذ الأعمال المحافظة على نظافة الموقع بشكل يقبله المهندس ممثل الجهة الإدارية أو مفوض المهندس ممثل
الجهة الإدارية، وأن يزيل منه المخلفات غير الضرورية بصفة دورية منتظمة، وكذلك الأعمال المؤقتة التي لم تعد مطلوبة لتنفيذ الأعمال
الدائمة.

وإذا امتنع المتعاقد في أي وقت عن تنفيذ تعليمات المهندس ممثل الجهة الإدارية في هذا الشأن فمن حق المهندس ممثل الجهة الإدارية، بعد
إنذاره بكتاب يرسل له بخدمة البريد السريع، عن طريق الهيئة القومية للبريد مع تعزيزه في ذات الوقت بالبريد الإلكتروني أو الفاكس بحسب
الأحوال، اتخاذ ما يراه مناسباً لتحقيق ذلك بما في ذلك استخدام الغير للقيام بهذه الأعمال مع خصم تكاليف ذلك من «تحقق المتعاقد».

١٧- وجود أثار وأشياء ذات قيمة بموقع تنفيذ الأعمال:

إذا عثر المتعاقد أثناء تنفيذه للأعمال على أشياء ذات قيمة أو أثار أو قطع نفود أو حفريات ذات أهمية جيولوجية أو أثرية وغيرها من
الأشياء ذات القيمة المادية أو المعنوية، فإن هذه الموجودات تكون ملكاً للدولة، وعلى المتعاقد أن يخطر المهندس ممثل الجهة الإدارية كتابة
فوراً بما عثر عليه، ويكون المتعاقد مسؤولاً عن الحفاظ عليها واتخاذ الاحتياطات الضرورية لمنع عماله أو أي أشخاص آخرين من نقلها أو
إتلافها، كما يكون عليه تنفيذ التعليمات والتوجيهات والإرشادات التي تصدر بشأنها سواء صدرت من المهندس ممثل الجهة الإدارية أو من
الجهات المختصة وفقاً للقانون واللوائح الصادرة في هذا الشأن، ويستحق المتعاقد مدة وقت التنفيذ واسترداد أية تكاليف إضافية يكون قد
تكبدها بسبب ذلك.

١٨- مسؤولية المتعاقد عن الأضرار والحوادث بموقع تنفيذ الأعمال:

يجب على المتعاقد أن يتخذ الإجراءات والاحتياطات اللازمة والفعالة لتجنب ما يمكن أن يحدثه سير العمل في الموقع من حالات الوفاة أو
الإصابة للعامل أو لأي شخص متواجد في الموقع أو من الأضرار بالملتمكات العامة الناتج لها الموقع والمرافق التي تدخل في منطقة العمل
سواء كانت في المياه أو على الأرصفة، وكذا على سبيل المثال - وليس الحصر - الآتي: (الطرق - أعمدة الإنارة - كبلات الكهرباء - كبلات
التليفونات - كبلات الإشارة - المواسير - الأثاث والأجهزة الكهربائية - المسطحات الخضراء والأشجار...إلخ)، كما يجب على المتعاقد
المحافظة على ممتلكات الغير.

وفي حالة تسبب المتعاقد في وجود أي تلف يلزم بإعادة الشيء إلى أصله، ويحق للجهة الإدارية المطالبة بالتعويض عن ذلك، وفي حالة عدم
التزام المتعاقد بإعادة الشيء إلى أصله، فيحق للجهة الإدارية إصلاحه على حسابه وتحصيله منه، وذلك بخلاف المصاريف الإدارية.

وفي كافة الأحوال يجب على المتعاقد إجراء التنسيق اللازم مع الجهة الإدارية في هذا الشأن.

ويكون المتعاقد مسؤولاً وحده مسؤولية مباشرة وبدون تدخل من الجهة الإدارية، حتى تاريخ التسليم المؤقت للأعمال، عما ينتج من وفاة أو
إصابات أو سرقة أو خسائر أو أضرار أخرى من أي نوع كان تنجم عن تنفيذ الأعمال أو بسبب يتعلق بها سواء كان ذلك ناشئاً عن إهماله أو
إهمال ممثل المتعاقد أو عماله أو من عهد إليهم تنفيذ بعض الأعمال من الباطن أو عماله أثناء سير العمل أو لأي سبب آخر بخلاف ما يتعلق
بالجهة الإدارية.

ويكون المتعاقد مسؤول عن كافة الدعاوى والمطالبات والرسوم والنفقات الناتجة عن ذلك.

١٩- إخلاء الموقع بعد إنجاز الأعمال:

يلتزم المتعاقد قبل تسليم الأعمال مؤقتاً أن يخلي الموقع ويزيل منه جميع المواد والأثرية والبقايا والتفاسات والمعدات الزائدة والأعمال المؤقتة
من أي نوع كانت، عدا التي يتفق عليها بين المهندس ممثل الجهة الإدارية والمتعاقد فيما عدا ما يخص المتعاقدين الآخرين.

وفي حالة تباطؤ المتعاقد في إنجاز الأعمال المشار إليها في هذا البند وقيام المهندس ممثل الجهة الإدارية باخطاره كتابة بهذا التباطؤ فيكون
للجهة الإدارية بعد عشرة أيام من تاريخ استلام المتعاقد لذلك الإخطار أن ينفذ هذه الأعمال على حساب المتعاقد.

خامساً: بدأ تنفيذ الأعمال ومدته والبرنامج الزمني لذلك:

٧٠- تاريخ البدء ومدته تنفيذ الأعمال:

مدة تنفيذ الأعمال هي **بملازمة... تبدأ من تاريخ استلام الموقع أو طبقاً لما تحدده لجنه**

تسليم الموقع

وفي جميع الأحوال يكون التسليم بموجب محضر بوقع من الطرفين ومحرر من أصل من وأربع نسخ تسلّم إحداهما للمتعاقد وتحفظ الجهة
الإدارية بالنسخ الأخرى، وإذا لم يحضر المتعاقد أو من يفوضه لتسلم الموقع في التاريخ المحدد له في أمر الإسناد أو الخطاب المرسل له فيتم
تحرير محضر بذلك، ويُعتبر هذا التاريخ موعد لبدء تنفيذ العمل.

وإذا زادت مدة تنفيذ الأعمال عن المدة المحددة بهذا البند لأسباب ترجع إلى الجهة الإدارية، يكون للمتعاقد طلب مد مدة التنفيذ بما يتناسب مع
مدة الزيادة.

٧١- البرنامج الزمني لتنفيذ واستلام الأعمال:

يلتزم المتعاقد خلال مدة اسبوع من تاريخ تسلمه أمر الإسناد أن يقدم برنامجاً شاملاً ومفصلاً لتنفيذ الأعمال للمهندس ممثل الجهة الإدارية
لتنفيذ الأعمال في الشكل والتفصيل اللذين يقبلهما المهندس ممثل الجهة الإدارية، ويجب إعداد البرامج بالطريقة والكيفية التي ترضيها الجهة

سلسلة رقم ١٥ من ١٥

تمت المراجعة بمعرفة اللجنة الثالثة لاسم القانون بمجلس الدولة، بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢١ / ٥ / ٢٠٢٤، ووافق عليها مجلس الوزراء بجلسته رقم (١٤) المنعقدة بتاريخ ٢٩ / ١ / ٢٠٢٤.

١٥ - مرة لتحقيق الكفاءة ودفعة الأصول ليُحدد منها، على أن يتم اعتماد البرنامج الزمني أو إيداء ملاحظات عليه خلال ثلاثة أيام من التعاقد، ويكون البرنامج المعتمد ملزماً للمتعقد كجزء من شروط التعاقد، ولا يمكنه التحلل منه دون موافقة كتابية مسبقة من الجهة الإدارية، كما يلتزم المتعاقد متى طلب منه المهندس ممثلاً للجهة الإدارية أن يحيطه علماً بالوصف العام للترتيبات والأسباب التي سببها التعاقد اتباعها في تنفيذ الأعمال محل هذه الكراسة، وبإبادة معلومات تفصيلية كتابية تتعلق بالترتيبات اللازمة لإنجاز تلك الأعمال معات الإنشاء والأصول المؤقتة التي يلزم المتعاقد تقديمها أو استعمالها أو إنشاؤها حسب الأحوال.

وعلى المتعاقد أن يقوم بتنفيذ أعمال هذا التعاقد بطريقة منتظمة، وعليه أن يقسم العمل إلى أجزاء وأن يوضح الإجراءات التي يقترحها لتنفيذ الأعمال بكل قسم.

فإذا تبين للمهندس ممثلاً للجهة الإدارية في أي وقت أن التقدم الفعلي للأعمال لا يطابق البرنامج الذي تمت الموافقة عليه طبقاً لأحكام هذا البند فعلى المتعاقد بناء على طلب من المهندس ممثلاً للجهة الإدارية أن يقدم برنامجاً زمنياً معدلاً لضمان إتمام الأعمال خلال الوقت المحدد لإتمامها، ويسرى على اعتماد البرنامج المعدل ذات الإجراءات الواردة بالفقرة الأولى.

كما يلتزم المتعاقد بإتمام الأعمال كاملة طبقاً للشروط التعاقدية خلال المدة المحددة مضافاً إليها أية مدة أو ممدد إضافية يتم اعتمادها من الجهة الإدارية وفقاً لهذه الشروط، ويحدد تاريخ البدء طبقاً لهذه الشروط ويكون التاريخ المعول عليه للانتهاء من تنفيذ الأعمال هو تاريخ الاستلام المؤقت.

وتلتزم الجهة الإدارية باستلام الأعمال المنفذة في المواعيد المحددة، وذلك حال مطابقتها للمواصفات والشروط المتفق عليها، وبحق للمتعاقد حال تقاضى الجهة الإدارية عن الاستلام التقدم بطلب لتشكيل لجنة ثلاثية متخصصة من جهات محايدة منها الوزارات، أو الهيئات، أو النقابات المهنية وغيرها من الجهات، ويكون لاختيار أعضاء اللجنة بناء على ترشيح من جهة عملهم ويراعى ألا يكونوا قد سبق أن أبدوا رأياً في العلية ولو في هيئة تقرير استشاري، وألا يكون قد اتصل عملهم بالعلية خلال جميع مراحلها، وذلك لدراسة أسباب التقاضى، ويتم إرسال صورة واضحة من ذلك الطلب لمكتب شكاوى التعاقدات العمومية للفتاحة، وتكون الجهة الإدارية ضمن عضوية اللجنة ساقفة الذكر، وعلى أن تبدأ أعمالها فور صدور قرار تشكيلها وسداد المتعاقد أتعاب الجهات الخارجية المشاركة فيها وتغطره الجهة الإدارية بها، ولها في سبيل أداء عملها طلب أي بيانات، أو معلومات، أو الإطلاع على مستندات واستيضاح ما تراه من طرفي التعاقد، كما يجوز لها أن تقوم بمعاينة محل التعاقد إذا تطلب الأمر ذلك، وتقدم اللجنة تقريرها خلال مدة زمنية أقصاها ثلاثون يوماً ما لم تتطلب طبيعة العلية وحجمها مدة تتجاوز ذلك، ويكون تقريرها ملزماً للطرفين، وحال تبين تقاضى الجهة الإدارية عن الاستلام يتم رد أتعاب اللجنة لصالح الحساب المتعاقد، وإذا تبين للجنة عدم التزام المتعاقد، تتخذ الجهة الإدارية حيلها الإجراءات ذات الصلة الواردة بقانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية.

الجهة
محمد مزور

٧٢- متابعة معدل تنفيذ الأعمال:

إذا رأى المهندس ممثلاً للجهة الإدارية أن تنفيذ الأعمال أو أي جزء منها لا يتم بالمعدل الذي تضمن التنفيذ طبقاً للبرنامج الزمني المعتمد فعليه أن يخطر المتعاقد كتابة بذلك، ويلتزم المتعاقد تبعاً لذلك أن يتخذ على الفور كافة الخطوات الضرورية لتصحيح ذلك وزيادة معدل التنفيذ، كما يلتزم المتعاقد أن يعد برنامجاً زمنياً معدلاً يعتمد عليه المهندس ممثلاً للجهة الإدارية، وإذا تطلب ذلك ضرورة العمل كلاً أو خلال العطلات الرسمية فعلى المتعاقد طلب موافقة المهندس ممثلاً للجهة الإدارية كتابة على ذلك، ولا يستحق المتعاقد أية مبالغ إضافية مقابل ذلك.

٧٣- التأخير في التنفيذ:

يلتزم المتعاقد بإنهاء الأعمال موضوع التعاقد بحيث تكون صالحة تماماً للتسليم المؤقت في المواعيد المحددة - فإذا تأخر لأسباب خارجة عن إرادته جاز للجهة الإدارية إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك، منحه مهلة إضافية لإتمام التنفيذ دون تحصيل مقابل تأخير، وفي حالة تأخره لأسباب راجعه إليه فيوقع عليه مقابل تأخير دون حاجة إلى تنبيه أو إنذار أو اتخاذ أي إجراء آخر، ويُحسب من بداية المهلة وفقاً للآتي:

- إذا لم تتجاوز مدة التأخير نسبة (١٠%) من المدة الكلية للتنفيذ يحصل مقابل تأخير بنسبة (١%) من قيمة الأعمال أو الختامي أو الجزء المتأخر بحسب الأحوال، وتزداد نسبة مقابل التأخير من قيمة الأعمال أو الختامي أو قيمة الجزء المتأخر بحسب الأحوال بنسبة مدة التأخير ذاتها، وإلى أن تصل إلى نسبة (١٠%) من المدة الكلية للتنفيذ.
- إذا تجاوزت مدة التأخير نسبة (١٠%) من المدة الكلية للتنفيذ يحصل مقابل تأخير بنسبة (١٥%) من قيمة الأعمال أو الختامي أو قيمة الجزء المتأخر بحسب الأحوال.
- ولا يخل توقيع مقابل التأخير بحق الجهة الإدارية في الرجوع على المتعاقد بكامل التعويض المستحق عما أصابها من أضرار بسبب التأخير.

سادساً: المواد والآلات والعدد:

٧٤- توريد المواد وأعمال المصنوعات:

يلتزم المتعاقد بأن تكون المواد والآلات والمصنوعة من الأصناف وبالمواصفات المحددة بهذه الكراسة وأن تتفق مع تعليمات المهندس ممثلاً للجهة الإدارية وأن يجري عليها من وقت إلى آخر الاختبارات التي قد يطلبها المهندس ممثلاً للجهة الإدارية أن تتم في مكان التصنيع أو التجهيز أو الإعداد أو في الموقع أو في مكان آخر معينا في التعاقد.

ويقدم المتعاقد المساعدة والصيانة والكهرباء والوقود والمخازن والأجهزة والأدوات اللازمة لفحص وقياس واختبار المواد والآلات، كما يلتزم أن يقدم عينات المواد التي قد يختارها المهندس ممثلاً للجهة الإدارية للاختبار، على أن يقوم المتعاقد باختبارها قبل استخدامها في الأعمال.

٧٥- تقديم عينات المواد والتماذج:

يلتزم المتعاقد قبل توريد المواد للموقع أن يقدم على نفقته للمهندس ممثلاً للجهة الإدارية عينات المواد التي سيقوم بتوريدها لأعضائها مع بيان كتابي عن المصدر والمنتج الذي سيحصل منه على هذه المواد، ويلتزم بتقديم بيان عن كل ما يختص بها من مواصفات ومعلومات يطلبها المهندس ممثلاً للجهة الإدارية، كما يلتزم المتعاقد قبل البدء في العمل أن يقدم للمهندس ممثلاً للجهة الإدارية بناء على طلبه نموذجاً مصنوعاً من الوحدات التي سيوردها لموقع العمل، ويجب أن تكون هذه التماذج وعينات المواد مطابقة من كل الوجوه للمواصفات والشروط

حسباً رقم ١٤ من ٢٥.

تمت المراجعة بعرفة اللجنة الثلاثة لجلسة المجلس القومي بمجلس الدولة، بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٢/٢٤/٢٠١٨، ووافق عليها مجلس الوزراء بجلسته رقم (١٤) المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٢٩.

وقد قبل التسليم المؤقت، إن هناك عيوباً بأي عمل من الأعمال الدائمة أو أنه لا يطابق شروط التعاقد سواء من حيث المواد أو حتى ولو كان قد تم صرف مبلغ عنه أو اعتماده يلتزم المتعاقد بأن يصحح أو يزيل هذه العيوب ويعد إنشاء نفس العمل كلياً أو بحسب حسابها وبما يرضى المهندس المشرف وحسب طلبه، ولا يسمح بامتداد التعاقد بسبب أي تأخير ينشأ عن رفض الجهة الإدارية أو لها للمواد والأدوات وأجزاء العمل، كما لا يحق للمتعاقد المطالبة بأي تعويض نظير ذلك.

تفتيش أو الاختبار بواسطة جهة مستقلة:

يجوز للمهندس ممثل الجهة الإدارية أن يفوض جهة مستقلة للتفتيش على المواد أو الآلات واختبارها، على أن يرسل الإخطار الخاص بتفويض الجهة المستقلة من المهندس ممثل الجهة الإدارية للمتعاقد قبل تاريخ التفتيش أو إجراء الاختبار بمدة لا تقل عن سبعة أيام

عاشراً: الأعمال:

٨٦- الكميات والمقايير والأوزان

تعتبر الكميات والمقايير والأوزان الواردة في جداول الكميات والفئات تمثل كميات ومقايير وأوزان تقريبية وتقديرية للأعمال لمقاولات الأعمال محل هذه الكراسة، وقابلة للعجز أو للزيادة ولا يمكن اعتبارها كميات نهائية والغرض منها بيان مقدار التعاقد والقيمة التعاقدية بصفة عامة، وتكون المبالغ التي تدفع للمتعاقد على أساس قيمة الكميات التي تتخذ فعلاً نتيجة للقياس والحصر على الطبيعة أثناء سير العمل سواء كانت تلك الكميات أقل أو أكثر من الواردة في جداول الكميات والفئات وسواء نشأت الزيادة أو النقصان عن خطأ في الحساب أو بسبب تعديلات أدخلت أثناء العمل، ووفقاً لشروط التعاقد المزمع إبرامه في هذا الشأن.

وفي كافة الحالات لا يؤثر ذلك على أولوية المتعاقد في ترتيب عطاءه ويُعتبر المتعاقد مسؤولاً عن التحري بنفسه عن صحة المقايير والأوزان، وتعتبر كل فئة من فئات المخرجة بجدول الكميات والفئات ملزمة للمتعاقد أثناء العقد وغير قابلة لإعادة النظر لأي سبب ولا يكون له حق طلب مبالغ زيادة أو تعويضات بشأنها.

٨٧- الحصر والقياس للأعمال المنفذة:

يتعين حصر وقياس الأعمال المنفذة طبقاً لطريقة القياس المذكورة في المواصفات ووفقاً للأصول الهندسية وأصول القياس المتبعة في مصر أو وفقاً لما هو محدد في التعاقد، وذلك بمعرفة مهندس الإشراف بالجهة الإدارية في حضور المهندس ممثل الجهة الإدارية أو مفوضه وفي حضور المتعاقد أو مفوضه، وعلى مهندس الإشراف بالجهة الإدارية متى تقرر إجراء القياس بأي جزء من الأعمال أن يخطر المتعاقد كتابة بالموعد المحدد، وعلى المتعاقد تقديم كافة البيانات والتسهيلات التي تتطلبها عملية القياس، فإذا لم يحضر المتعاقد أو مفوضه في الموعد المحدد لعزل القياس يعتبر القياس الذي أعده مهندس الإشراف بالجهة الإدارية في حضور المهندس ممثل الجهة الإدارية أو مفوضه صحيحاً.

٨٨- إيقاف الأعمال بناءً على تعليمات الجهة الإدارية:

يلتزم المتعاقد بناءً على أمر كتابي من المهندس ممثل الجهة الإدارية أن يوقف تنفيذ الأعمال أو أي جزء منها إذا رأى وجود ضرورة تستوجب ذلك، وعلى المتعاقد خلال فترة التوقف أن يحافظ على الأعمال المنفذة ويضمن سلامتها وفقاً لما يراه مناسباً، وتتحمل الجهة الإدارية التكاليف الإضافية التي قد يتكبدها المتعاقد نتيجة وقف الأعمال باستثناء الحالات التي يكون فيها التوقف راجعاً إلى أي من الآتي:

الجهة
معه

معه

١- بسبب الحالات المنصوص عليها في التعاقد.
٢- بسبب يسأل عنه المتعاقد.
٣- بسبب الظروف المتخفية الاستثنائية المتوقعة بالموقع.
٤- بفرض التأكد أو التحقق من التنفيذ السليم للأعمال أو لسلامتها أو سلامة أي جزء منها.
وفي غير تلك الحالات، يجوز للمتعاقد خلال ثلاثة أيام من استلامه أمراً كتابياً بإيقاف الأعمال موافاة المهندس ممثل الجهة الإدارية بمطالبة المترتبة على ذلك بالإيقاف، وعلى المهندس ممثل الجهة الإدارية دراسة مطالبات المتعاقد وتحديد ما يستحقه من مدد مؤقتة التنفيذ أو تكاليف إضافية بعد اعتماد السلطة المختصة، وإبلاغ المتعاقد كتابة بذلك.

هادي عشر: موافق تنفيذ الأعمال:

٨٩- الظروف الطارئة:

إذا طرأت من الأحداث الفجائية غير المتوقعة أو الظروف الطارئة، والتي يكون لها تأثير مستمر على معدلات التنفيذ، فيحق للمتعاقد مطالبة الجهة الإدارية بمدد تنفيذ الأعمال بصفة مؤقتة، وبين خلال تلك المدد محصلة التأخير، وذلك بناءً على طلب كتابي يرسله المتعاقد متضمناً كافة التفاصيل الضرورية ذات صلة التي قد يطلبها المهندس ممثل الجهة الإدارية.

كما يلتزم المتعاقد بأن يرسل مطالبة نهائية خلال ثلاثة أيام من تاريخ انتهاء الأثر الناجمة عن الحادثة أو الظروف أو خلال أي فترة أخرى يراها المهندس ممثل الجهة الإدارية مناسبة.

وتتولى الجهة الإدارية دراسة هذه المطالبة وإصدار التوصيات اللازمة بشأنها وعرضها على السلطة المختصة لاتخاذ ما تراه مناسباً في شأنها.

٩٠- موافق التنفيذ بموقع الأعمال:

إذا واجهت المتعاقد أثناء تنفيذ الأعمال عوائق أو ظروف مادية في الموقع ذات طبيعة استثنائية، وكانت مما لا يمكن أن يتوقعه المقاول المتعمرس بأي حال عند إبرام العقد، فعليه أن يخطر المهندس ممثل الجهة الإدارية بذلك على الفور، مع إرسال صورة واضحة من هذا الإخطار

إدارية، وللمهندس مُمثل الجهة الإدارية عند تسليم هذا الإخطار، وبعد التشاور مع الجهة الإدارية والمتعاقد، وبعد الحصول على
مذكرة المختصة أن يقرر الآتي:

١٨

المدة الناتجة عن تلك العوائق، التي تضاف إلى مدة تنفيذ العقد.
جدة التكاليف التي تكبدها المتعاقد نتيجة تلك العوائق والتي يحق له إضافتها إلى قيمة العقد.
يُلزم المهندس مُمثل الجهة الإدارية بأن يخطر المتعاقد بما قرره مع إرسال صورته منه إلى الجهة الإدارية، على أن يراعي في القرار
الصادر من المهندس مُمثل الجهة الإدارية التعليمات التي قد يصدرها المهندس مُمثل الجهة الإدارية للمتعاقد وتكون ذات صلة بموضوع
القرار، وما قد يتخذه المتعاقد في غياب تعليمات خاصة من المهندس مُمثل الجهة الإدارية من إجراءات سليمة ومعقولة
يمكن المهندس مُمثل الجهة الإدارية أن يقبلها.

٩١- الفقرة القاهرة:

الفقرة القاهرة تعني حوادث خارجة عن إرادة المتعاقدين وغير مذبذبة عند التعاقد ولا يمكن دفعها، ويكون من شأنها أن تعوق تنفيذ الالتزام أو أن
تجعل تنفيذه مستحيلاً، ومنها على سبيل المثال الحالات الآتية:

- ١- الحرب، الغارات العسكرية (سواء أعلنت الحرب أو لم تعلن)، الغزو العسكري أو الفعل العدواني الأجنبي.
- ٢- العصيان المدني، العصيان المسلح، الثورة، الإرهاب.
- ٣- الشعب، القوضى، الاضطرابات داخل الدولة من أشخاص غير موظفي المتعاقد وأي أفراد آخرين يستخدمهم المتعاقد ومقاولي الباطن.
- ٤- موجات الضغط الناشئة عن الطائرات أو أي وسائل طيران أخرى تنطلق بسرعة تزيد عن سرعة الصوت.
- ٥- أية كوارث طبيعية لا يمكن توقعها أو لا يمكن عقلاً تصور وأن أي مقاول متمرس كان سيتخذ تجاهها التدابير الوقائية الكافية.

٩٢- تعاقب الفقرة القاهرة:

إذا نتج عن أي من الحالات الواردة في البند السابق أثناء وقبل تسليم الأعمال مؤقتاً، وفي حدود ما ينتج عنها من هلاك أو ضرر للأعمال أو
التشوينات أو معدات المتعاقد، فيتعين عليه أن يخطر المهندس مُمثل الجهة الإدارية بذلك على الفور، كما يتعين عليه جبر هذا الهلاك أو
إصلاح هذا الضرر إلى الحد الذي يطلبه المهندس مُمثل الجهة الإدارية.

فيما تعرض المتعاقد لتأخير و / أو تحمل بتكلفه من جراء جبره الهلاك أو الضرر، فبانه يتعين على المتعاقد أن يخطر المهندس مُمثل الجهة
الإدارية مرة أخرى، ويكون للمتعاقد بعد الحصول على موافقة السلطة المختصة الحق في الحصول على ما يلي:

- ١- مدد الوقت بسبب هذا التأخير إذا كان إنتمام الأعمال قد تأخر أو سيتأخر.
- ٢- قيمة التكاليف التي تحملها المتعاقد.

ثاني عشر: الاستلام:

٩٣- محضر الاستلام المؤقت:

بمجرد إتمام الأعمال يجب على المتعاقد أن يخطر الجهة الإدارية كتابة بذلك وعندئذ تحدد تلك الجهة اليوم الذي يجري فيه معاينتها، ويخطر
المتعاقد عندئذ بالموعد الذي حدد لإجراء المعاينة خلال المواعيد المقررة قانوناً، ويتم الاستلام المؤقت بعد الانتهاء من تنفيذ الأعمال موضوع
التعاقد واجتيازها للاختبارات وإخلاء موقع العمل من المواد والمهمات الزائدة والمخلفات وإتمام تهذيب الموقع بصورة تسمح بانتفاع الجهة
الإدارية وفقاً للتعاقد.

وتجرى المعاينة بمعرفة مندوبي الجهة الإدارية في حضور المتعاقد أو مندوبه أو في غيابه، ويحرر محضر التسليم المؤقت بعد إتمام المعاينة
ويوقعه كل من المتعاقد أو مندوبه الموكّل بذلك بتوكيل مصدق عليه ومندوبي الجهة الإدارية الذين يخطر المتعاقد بأسمائهم، وإذا تبين من
المعاينة المذكورة أن العمل قد تم على الوجه المطلوب، وطبقاً لشروط التعاقد ومواصفاته بما يرضى الجهة الإدارية، اعتبر تاريخ إخطار
المتعاقد للجهة الإدارية باستعداده للتسليم المؤقت موعد إنهاء العمل وبدء مدة الضمان، ويكون هذا المحضر من أصل و أربع نسخ تسلّم
أحداها للمتعاقد وفي حالة عدم حضوره هو أو مندوبه في الميعاد المحدد تتم المعاينة على أن يوضح ذلك في المحضر المشار إليه ويوقع
المحضر من مندوبي الجهة الإدارية وحدهم.

وإذا تبين من المعاينة أن هناك ملاحظات تمنع الاستلام المؤقت يتم إخطار المتعاقد كتابة بها ويوزجّل التسليم إلى أن يتضح أن الأعمال قد تمت
بما يطابق الشروط، وتبدأ مدة الضمان من تاريخ المعاينة الأخيرة.

ويحرر محضر رسمي بذلك من أصل وأربع نسخ ويوقع عليه من مندوبي كل من الجهة الإدارية والمتعاقد، وتسلم نسخة منه للمتعاقد، وفي
حالة عدم وجود المتعاقد أو مندوبه يوضح ذلك في المحضر المشار إليه، ويوقع المحضر من مندوبي الجهة الإدارية وحدهم.

وتصرف المبالغ المحجوزة من الدفعات بعد التسليم المؤقت للأعمال جميعها، وفي حالة تأخير التسليم المؤقت لأسباب خارجة عن إرادة
المتعاقد يمكن صرف المبالغ المحجوزة مقابل خطاب ضمان من أحد البنوك بنفس القيمة يقدم للجهة الإدارية، ويُعاد هذا الخطاب للمتعاقد فور
انتهاء الأعمال وتسليمها مؤقتاً.

١- شهادة الاستلام المؤقت الجزئي:

يحق للمتعاقد أن يطلب من المهندس مُمثل الجهة الإدارية إصدار شهادة استلام ابتدائي جزئي بنفس الإجراءات المشار إليه في البند السابق من
هذه الشروط، وذلك بالنسبة لما يلي:

- ١- أي قسم محدد له وقت إتمام منفصل في كراسة الشروط.
- ٢- أي جزء جوهري من الأعمال الدائمة يكون المتعاقد قد أتمه على نحو يرتضيه المهندس مُمثل الجهة الإدارية، ويكون الجهة الإدارية قد
شغلته أو استعملته دون أن يكون ذلك منصوصاً عليه في التعاقد.
- ٣- أي جزء من الأعمال الدائمة اختار الجهة الإدارية أن يشغله أو أن يستعمله قبل التنفيذ، إذا كان هذا الإشغال أو الاستعمال لم ينص عليه
في التعاقد أو كان هذا الإشغال أو الاستعمال ليس إجراء مؤقتاً.

سنة ١٩٨٠م رقم ٢٠٢٤

تمت المراجعة بمعرفة اللجنة الثالثة لاسم القوي بمجلس الدولة، بمجلسه المنعقدة بتاريخ ٢٢ / ٥ / ٢٠٢٤، ووافق عليها مجلس الوزراء بمجلسه رقم (١٤) المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٤/١٠/٩

مدة الضمان بوقت مناسب يخطر المتعاقد الجهة الإدارية كتابة لتحديد موعد المعاينة تمهيداً للتسليم النهائي، ومتى أسفرت هذه المعاينة عن مطابقة الأعمال للشروط والمواصفات وأنها بحالة جيدة يتم تسليمها نهائياً بموجب محضر يوقعه ممثلي كل من الجهة الإدارية والمتعاقد، وإذا ظهر من المعاينة أن المتعاقد لم يقم ببعض الالتزامات فيؤجل التسليم النهائي حتى تنفيذ المتعاقد لجميع الالتزامات المفروضة عليه وقيامه بما يطلب إليه من الأعمال بمقتضى التعاقد وبما يرضى الجهة الإدارية حتى ولو مرت مدة الضمان تبعاً لذلك. وفي كافة الأحوال يتم التسليم النهائي بمقتضى محضر من أربع نسخ تسلّم منها للمتعاقّد بعد اعتمادها من الجهة الإدارية وللجهة الإدارية أن تقوم بما تراه مناسباً من فحص أو معاينة العمل أو إجراء بعض التجارب قبل التسليم النهائي للتحقق من قيام المتعاقد بتنفيذ التزاماته على الوجه الأكمل، ولا يخل ذلك بمسئولية المتعاقد بمقتضى القانون المدني أو أي قانون آخر. وعند إتمام التسليم النهائي بعد مدة الضمان وتقديم المقاول المستندات الدالة على ذلك يسوى الحساب النهائي يدفع للمتعاقد باقي حسابه بما في ذلك ما قد يكون مستحقاً له من مبالغ ويرد إليه التأمين النهائي أو ما تبقى منه.

ثالث عشر: الضمان والتعامل مع العيوب

٩٦- مدة الضمان

يضمن المتعاقد الأعمال موضوع هذه الكراسة وحسن تنفيذها على الوجه الأكمل لمدة سنة واحدة من تاريخ إتمام الأعمال المبين بمحضر الاستلام المؤقت الصادرة طبقاً لأحكام هذه الكراسة، وذلك دون إخلال بمدة الضمان المنصوص عليها بالقانون المدني أو أي قانون آخر، ويكون المتعاقد مسؤولاً مسؤولية كاملة عن بقاء كافة الأعمال المنفذة سليمة وبحالة جيدة أثناء مدة الضمان طبقاً لشروط التعاقد، فإذا ظهر بها أي خلل أو عيب يقوم بإصلاحه على نفقته الخاصة، وإذا قصر في إجراء ذلك فللجهة الإدارية الحق في أن تجريه على نفقة المتعاقد خصماً من تأمينه أو كافة مستحقاته لدى الجهة الإدارية أو أي جهة إدارية أخرى مع تحصيله المصاريف الإدارية اللازمة وتحت مسؤوليته. كما يلتزم المتعاقد بضمان صلاحية الأصناف التي يقوم بتوريدها ضد عيوب الصناعة والخامة لمدة تساوي ذات الكلفة الكاملة لضمان الصنف المعيب على أن يقوم المتعاقد باستبدال أية أصناف يظهر بها تلف أو عيب أثناء فترة الضمان بأخرى جديدة بدون مقابل مع منح المهتمات المستبعدة فترة ضمان جديدة متعاقبة، مع إرجاع المهتمات التالفة. ويظل التأمين النهائي خلال مدة ضمان الأعمال طرف الجهة الإدارية حتى الاستلام النهائي.

٩٧- إتمام العمل المتبقي وإصلاح العيوب

باستثناء ما قد ينشأ من أضرار نتيجة لاستخدام الجهة الإدارية للأعمال يلتزم المتعاقد قبل انتهاء مدة الضمان بما يلي:

- ١- إتمام أي عمل غير جوهري لم يكن المتعاقد قد استكمّله في التاريخ المحدد للاستلام المؤقت خلال مدة تحدد بمحضر الاستلام المؤقت.
- ٢- إصلاح العيوب والأضرار بناء على إخطار بهذا الشأن بوجهه المهندس ممثلاً للجهة الإدارية أو الجهة الإدارية إلى المتعاقد قبل تاريخ انتهاء مدة الضمان.

٩٨- تكلفة إصلاح العيوب

يلتزم المتعاقد أن ينفذ على نفقته كافة أعمال الإصلاح المشار إليها في الفقرة (٢) من البند السابق من هذه الشروط إذا كانت أعمال الإصلاح راجعة إلى الأعمال المعيبة أو الغير مطابقة للتعاقد أو كانت راجعة إلى إخلال المتعاقد أو إهماله في تنفيذ أي من التزاماته طبقاً للتعاقد.

٩٩- الإخطار في إصلاح العيوب

إذا أخطى المتعاقد في إصلاح أي عيب أو ضرر طبقاً لأحكام البند السابق خلال وقت معقول فيجوز للمهندس ممثلاً للجهة الإدارية أو للجهة الإدارية أن يحدد تاريخاً لانتهاؤ من عملية الإصلاح، على أن يوجه إخطاراً بذلك إلى المتعاقد يراعي فيه أن تكون المدة بين تاريخ الإخطار وبين التاريخ المحدد للانتهاؤ من عملية الإصلاح مدة معقولة. فإذا أخطى المتعاقد في إصلاح العيب أو الضرر في التاريخ المحدد بالإخطار فيجوز للجهة الإدارية أن تنفذ أعمال الإصلاح بنفسها أو بواسطة آخرين وعلى نفقة المتعاقد.

١٠٠- البحث عن سبب العيب

إذا ظهر عيب أو نقص أو أي خطأ آخر في الأعمال قبل انتهاء مدة الضمان يقوم المهندس ممثلاً للجهة الإدارية بإصدار تعليماته إلى المتعاقد كي يبحث تحت إشراف المهندس ممثلاً للجهة الإدارية عن أسباب ذلك مع إخطار الجهة الإدارية بصورة واضحة من هذه التعليمات والتوجيهات والإرشادات، وفيما عدا ما يكون المتعاقد مسؤولاً عنه طبقاً للتعاقد من عيوب أو نقص أو أي خطأ آخر فيكون على المهندس ممثلاً للجهة الإدارية بعد التشاور مع الجهة الإدارية والمتعاقد أن يحدد التكاليف التي يتكبدها المتعاقد بحثاً عن هذا العيب أو النقص أو الخطأ، وتضاف هذه التكاليف إلى قيمة التعاقد، ويخطر المتعاقد بذلك مع إرسال صورة واضحة إلى الجهة الإدارية، فإذا كان هذا العيب أو النقص أو الخطأ مما يسأل عنه المتعاقد فيتحمل المتعاقد تكلفة ما بذل من عمل في البحث السابق، ويكون على المتعاقد في هذه الحالة أن يصلح هذا العيب أو النقص أو الخطأ على نفقته الخاصة.

رابع عشر: السداد وصرف المستحقات

١٠١- حساب قيمة الأعمال

يقبل المتعاقد كسب لجميع الأعمال التي يتم تنفيذها المبلغ الناتج عن تطبيق الفئات المبينة بجدول الفئات على كمية الأعمال التي تنفذ فعلاً مضافاً إليها مبالغ البلود التي بالمقطوعة إن وجدت، وفي الأحوال التي يوجد فيها بنود اختيارية، يكون للمهندس ممثلاً للجهة الإدارية الحق أن

المتعاقد بإجراء العمل المبين بهذه البنود كلها أو بعضها أو لا يكلفه، وذلك دون أن يكون للمتعاقد حق في الاعتراض أو أي تعويضات من أي نوع.

صرف المستحقات:

الصرف بموجب مستخلصات تنفيذ مبني يتم إرسالها الي وزارة الشباب والرياضة بعد مراجعتها من المديرية ويتم اتخاذ اجراءات الصرف بمجرد ورود امر الدفع من الوزارة بقبضه المستخلص

تصرف للمقاول دفعات تحت الحساب تبعاً لتقديم العمل وذلك خلال سنتين يوماً من تاريخ تقديمه المستخلص لها لتتزم خلالها بمراجعة المستندات على النحو الوارد بشروط التعاقد وفي حالة قبولها الوفاء بقيمة ما يتم اعتماده، ويكون صرف الدفعات تحت الحساب على النحو الآتي:

بواقع نسبة (٩٥%) من القيمة المقررة للأعمال التي تم تنفيذها فعلاً مطبقة للشروط والمواصفات وذلك من واقع الفئات الواردة بالجدول المقدم من صاحب العطاء، ويجوز صرف نسبة الـ (٥%) الباقية والمحتجزة لمواجهة أية عيوب او ملاحظات في الاعمال يلصق المقاول في اصلاحها، او تلافيها لحين الاستلام المؤقت وذلك نظير خطاب ضمان معتمد من إحدى البنوك المحلية ينتهي سريانه بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ حصول الاستلام المؤقت.

بعد استلام الاعمال مؤقتاً تقوم اللجنة المختصة بالاشراف بنحرير كشوف الختامية بقيمة جميع الاعمال التي تمت فعلاً وبصرف للمقاول عقب ذلك مباشرة ما يستحقه بعد خصم المبالغ التي سبق صرفها على الحساب او أي مبالغ اخرى مستحقة عليه.

وعند استلام الاعمال نهائياً بعد مدة الضمان وتقديم المقاول المستندات الدالة على ذلك يسوى الحساب النهائي وينفع للمقاول باقى حسابه بما في ذلك التأمين النهائي او ما تبقى منه.

وفي جميع الأحوال إذا لم يتم الوفاء بالمبالغ المستحقة للمتعاقد في المواعيد المحددة بالعقد تتلزم الجهة الإدارية بان تؤدي للمتعاقد ما يعادل تكلفة التمويل لقيمة المطالبة، او المستخلص المعتمد عن فترة التأخير وفقاً لسعر الائتمان والخصم المعدل من البنك المركزي وقت المحاسبة شريطة تقديم مستندات رسمية بالمبلغ المطالب به

الخصومات:

تخصم جميع المبالغ المستحقة لصالح ولحساب الجهة الإدارية طبقاً للتعاقد سواء كانت بصفة غرامة او مقابل تأخير او نفقات او لخصم ضرر او تعويضات او مصاريف او رسوم او غيرها من التي تكون مستحقة على من ترسو عليه تنفيذ مقاولات الاعمال موضوع هذه الكراسة، ويتم الخصم من أية مبالغ تكون مستحقة للمتعاقد او تستحق له طرفها بناءً على التعاقد او أي عقد آخر، او من أية مبالغ تكون مستحقة لدى أية وزارة او أية جهة إدارية أخرى او تخصم من التأمين النهائي، وذلك كله دون حاجة إلى اتخاذ أي تدبير او إنذار او إجراءات قانونية او اللجوء للقضاء أو غير ذلك.

وفي كافة الحالات التي يتعهد فيها المتعاقد أو التي يلزمه فيها التعاقد بتعويض الجهة الإدارية أو الحكومة أو الغير عن المطالبات والدعاوى والمصاريف التي تنشأ عن ذلك يكون للجهة الإدارية الحق بمجرد وقوع الضرر أو بمجرد المطالبة أو رفع الدعوى أن تخصم من المبالغ التي تستحق للمتعاقد طرف الجهة الإدارية أو لدى الوزارات الأخرى أو من التأمين النهائي المبلغ الذي تراه مناسباً لتعويض هذه الأضرار أو المطالبات أو الدعاوى أو المصاريف، وذلك حسب تقديرها المالي دون الحاجة إلى إخطار المتعاقد أو اتخاذ إجراءات قانونية أو اللجوء للقضاء ودون أن يكون للمتعاقد حق الاعتراض على هذا الخصم بأي وجه من الوجوه، وتبقى هذه المبالغ في ذمة الجهة الإدارية إلى أن تسوى المطالبات المذكورة ودياً أو قضائياً.

المبالغ التي تخصم من التأمين يجب أن تسوى فوراً بمعرفة المتعاقد بإداء مبالغ مساوية لصالح ولحساب الجهة الإدارية، وإلا يتم تسويتها بمعرفتها، وذلك خصماً من المبالغ المستحقة الدفع للمتعاقد أو التي تستحق لصالحه دون الحاجة إلى إخطار أو اتخاذ أية إجراءات قانونية أو الالتجاء للقضاء.

يخصم من إجمالي قيمة المستخلص ما يستحق على المتعاقد من قيمة النقطة المقدمة - إذا كان قد تم صرف دفعة مقدمة - طبقاً لما هو منصوص عليه في هذه الكراسة.

وفي كافة الأحوال لا يمكن اعتبار صرف الدفعات نظير ما يتم توريده او تنفيذه من أعمال كمواصفة فنية من المهندس ممثلاً للجهة الإدارية على ذلك التوريد أو ذاك التنفيذ.

١.٣- التدبير في حالة تغيير كميات بنود الأعمال وفي حالة تنفيذ بنود مستجدة:

بحق للجهة الإدارية إذا طرأت مستجدات تستوجب ذلك تعديل الكميات الواردة بجدول الكميات والفئات او حجم عقودها خلال مدة تنفيذها، وذلك بالزيادة أو النقص حتى نسبة (٢٥%) بالنسبة لكل بند بذات الشروط والمواصفات والأسعار دون أن يكون للمتعاقد مع هذه الجهة الحق في المطالبة بأي تعويض عن ذلك.

ولتعديل التعاقد يتم الحصول على موافقة الجهة الإدارية ووجود الاعتماد المالي اللازم، وأن يصدر التعديل خلال فترة سريان التعاقد وألا يؤثر ذلك على أولوية التعاقد في ترتيب عطائه كما يجوز منح مهلة إضافية لتنفيذ الأعمال الزائدة أو العكس، وبما يتناسب مع حجم تعديل التعاقد.

وفي حالة ما إذا اقتضت الضرورة الفنية تنفيذ بنود مستجدة بخلاف البنود الواردة بالمطالبة وغير مماثلة لأي عمل من الأعمال الواردة بها أو تنفيذ بنود تتضمن تغييراً في نوعية أو مواصفات أو خصائص أي بند وارد بالمطالبة، وذلك بمعرفة المتعاقد القائم بالصل دون غيره، يتم التعاقد على تنفيذها وذلك بطريق الإنفاق المباشر بناء على ترخيص من السلطة المختصة طبقاً للحدود المالية المقررة بحكم المادة (٦٣) من

التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ م، بشرط مناسبة أسعار هذه البنود لسعر السوق،
بمئة تشكل لدراسة وتحديد هذه الأسعار.

جدول فية المتعاقد

الاعطود التي تكون مدة تنفيذها أقل من ستة أشهر، وتأخر المتعاقد في تنفيذها لسبب يرجع إلى الجهة الإدارية إلى ما بعد السنة أشهر، يتم
حسابه على الكميات التي تم تنفيذها بعد السنة أشهر وفقاً لمعدلات التضخم الصادرة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

١٠٤ إجراء المطالبات

إذا اعتبر المتعاقد نفسه مستحقاً لأي مد مدة لوقت التنفيذ أو لمبالغ إضافية أو كليهما طبقاً لأحكام التعاقد أو لأي سبب آخر يتصل بالتعاقد،
فيتم عليه أن يوجه إخطاراً إلى المهندس ممثلاً للجهة الإدارية يصف فيه الحادثة أو الظرف الذي نشأت عنه المطالبة، وعلى أن يتم إرفاق
كافة البيانات والمستندات والأوراق المؤيدة، ويجب أن يوجه الإخطار في أقرب وقت ممكن من علم المتعاقد بتلك الحادثة أو الظرف أو من
التاريخ الذي كان من المفروض حداً أن يعلم فيه بذلك.

فإذا أخفق المتعاقد في توجيه الإخطار خلال الفترة المشار إليهما في الفقرة السابقة فلا يسقط حق المتعاقد في الحصول على مد مدة في الوقت
أو في الحصول على أي مبلغ إضافي، ولكن على المتعاقد أن يراعى فيما يطلب به في ظل هذه الظروف ما تم بمعرفة الجهة الإدارية أو
المهندس ممثلاً للجهة الإدارية من تدابير لتخفيف أو إزالة تأثير الظروف أو الحوادث التي نشأت عنها المطالبة.

فصل عشر: فسخ التعاقد وتسوية المنازعات

١٠٥ الفسخ الوجوبي للعقد

يفسخ التعاقد تلقائياً قبل انتهاء مدته دون إبداء أية اعتراضات من المتعاقد، ودون الحاجة إلى اتخاذ أية إجراءات قانونية في الحالات الآتية:

- ١- إذا تبين أن المتعاقد استعمل بنفسه أو بواسطة غيره الفس أو التلاعب في تعامله مع الجهة الإدارية أو في حصوله على العقد.
- ٢- إذا تبين وجود تواطؤ أو ممارسات احتيالية أو فساد أو احتكار.
- ٣- إذا أفتس المتعاقد أو أعسر.

ويعتبر غشاً إذا استعمل المتعاقد عمداً طرقاً احتيالية بنية التضليل وصولاً إلى غرض غير مشروع يجعل الجهة الإدارية تصدر قراراً بالتعامل
معه، ولا يشترط أن تكون تلك الطرق الاحتيالية طرقاً عادية تتمثل في سلوك إيجابي من المتعاقد بل قد تكون عملاً سلبياً في صورة إخفاء
المتعاقد عمداً بعض المعلومات الأساسية التي تجهلها الجهة الإدارية وينعز عليها علمها إلا عن طريق المتعاقد، وذلك رغم علمه بأهمية هذه
المعلومات وأنها لو كانت تحت بصر الجهة الإدارية لما تعاققت معه.

ويشطب اسم المتعاقد في الحالة المنصوص عليها في البند (١٠٢) من سجل المتعاملين بعد أخذ رأي إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة،
وتخطر الجهة الإدارية الهيئة العامة للخدمات الحكومية بذلك لنشر قرار الشطب بطريق النشرات المصلحية.

١٠٦ الفسخ الجوّاري للعقد أو التضييق على الحساب

بخلاف الحالات التي يفسخ فيها التعاقد تلقائياً، وإذا أخل المتعاقد بأي شرط جوهرى من شروط التعاقد أو أهمل أو أغفل القيام بأحد التزاماته
المقررة ولم يصلح أثر ذلك خلال سبعة أيام من تاريخ إذاره بكتاب يرسل له بخدمة البريد السريع، عن طريق الهيئة القومية للبريد على
عنوانه المبين بمستندات التعاقد، مع تعزيزه في ذات الوقت بالبريد الإلكتروني أو الفاكس بحسب الأحوال، وذلك للقيام بإجراء هذا الإصلاح،
وفي حالة تقاعص أو تباطؤ المتعاقد في تنفيذ التعاقد، فيكون للجهة الإدارية قبل انتهاء مدته الحق في اتخاذ أحد الإجراءات التالية وفقاً لما
تقتضيه المصلحة العامة:

- ١- فسخ التعاقد.
 - ٢- سحب العمل من المتعاقد وتنفيذه على حسابه بذات الشروط والمواصفات المعين عنها والمتعاقد عليها وذلك بأحد طرق التعاقد المقررة
بقانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨، ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير
المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩.
- كما يصبح التأمين النهائي من حق الجهة الإدارية عمداً في حالة وفاة المتعاقد، كما يكون لها أن تخصص ما تستحقه من غرامات وقيمة كل
خسارة تلحق بها بما في ذلك فروق الأسعار والمصاريف الإدارية ومقابل التأخير على أرصدة الدفعات المقدمة وفقاً لسعر الائتمان والخصم
المعين من البنك المركزي في تاريخ استحقاق هذه الدفعات وذلك من أية مبالغ مستحقة أو تستحق للمتعاقد طرفياً.
- وفي حالة عدم كفايتها يلجأ إلى خصمها من مستحقاته لدى أية جهة إدارية أخرى أياً كان سبب الاستحقاق دون حاجة إلى اتخاذ أية إجراءات
قضائية، وذلك كله مع عدم الإخلال بحقها في الرجوع عليه بما لم تتمكن من استيفائه من حقوق الطريق الإداري.
- وفي جميع الأحوال لا يجوز للجهة الإدارية الجمع بين فسخ التعاقد والتنفيذ على حساب المتعاقد.

١٠٧ جرة الاعمال

في حالة فسخ العقد، أو التنفيذ على الحساب يتم عمل جرد وتحرير وتحرير كشف بالاعمال التي تمت وبالالات والأدوات التي استحضرت
والمهمات التي لم تستعمل والتي يكون قد أوردتها المتعاقد بمكان العمل، ويتم ذلك الجرد خلال شهر من تاريخ موافقة السلطة المختصة على
الفسخ أو التنفيذ على الحساب ويكون بمعرفة مسئول إدارة العقد من الجهة الإدارية أو مندوبيها، بحسب الأحوال، وبحضور المتعاقد بعد
إخطاره بالحضور هو أو من يفوضه ويثبت هذا الجرد بموجب محضر يوقعه كل مسئول إدارة العقد، أو مندوبى الجهة الإدارية بحسب
الأحوال والمتعاقد، أو من يفوضه، فإذا لم يحضر أو لم يرسل مندوباً عنه فيجوز الجرد في غيابة، وفي هذه الحالة يخطر المتعاقد بنتيجة
الجرد، فإذا لم يبد ملاحظاته خلال أسبوع من تاريخ وصول الإخطار إليه كان ذلك بمثابة إقرار منه بصحة البيانات الواردة في محضر الجرد،
والجهة الإدارية غير ملزمة بأخذ شيء من هذه المهمات إلا بالقدر الذي يلزم لإتمام الاعمال فقط شريطة أن تكون صالحة للاستعمال، أما ما
يزيد على ذلك فيكلف المتعاقد بنقله من محل العمل.

معلنة رقم ٢١ من ٢٥

تمت المراجعة بمعرفة اللجنة الثالثة للعلم الفتوى بمجلس الدولة، بمجلسه المنعقدة بتاريخ ٢٢/٠٥/٢٠٢١، ووافق عليها مجلس الوزراء بمجلسه رقم (١٤) المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٢٩

قيام المتعاقد بنقل المتبقي من مهمات فنقوم الجهة الإدارية ببيعها لحسابه وخضم ما تكبدته من مصروفات في سبيل ذلك.

المتعاقد:

٢٢

حالة وفاة المتعاقد أثناء تنفيذ العقد، يحق للجهة الإدارية إنهاء العقد ورد التامين النهائي للورثة مالم يكن لها مطالبات قبل المتعاقد. ويشكل بقرار من السلطة المختصة لجنة لحصر الاعمال المنجزة وتكاليفها وتحديد المبالغ المنصرفة حتى تاريخ الوفاة والمبالغ المتبقية له والاصال المتبقية في العقد، ويدعى لحضور اصال اللجنة ممثل عن ورثة المتوفى.

ويجوز السماح للورثة او ممثلهم حال تقديمه طلب بذلك وثوائر المقدرة القلية والمالية للاستمرار في تنفيذ العقد بالشروط والمواصفات ذاتها المحددة به، شريطة ان يعينوا عنهم وكيلًا خلال فترة لا تتجاوز شهرا من تاريخ الوفاة لاتمام الجزء الغير المنفذ من العقد، وفي حالة عدم مقدرتهم او عدم رغبتهم في اتمام العقد يتم محاسبتهم وتنفيذ الجزء المتبقي عن طريق طرح عملية اخرى وفقا لاحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية.

اما اذا كان العقد ميراثا مع اكثر من متعاقد كشريك وتوفى احدهم، جاز للجهة الإدارية إنهاء العقد مع رد التامين النهائي مالم يكن لها مطالبات او السماح لبقية الشركاء بتنفيذ بنود العقد.

١١- آليات تسوية الخلافات والمنازعات:

يتم تسوية المنازعات، وفقا للطرق والاليت والشروط والاجراءات والاحكام المنصوص عليها في المادة (٩١) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨، وبما لا يخل بحقوق والتزامات طرفي العقد، واذا ترتب على التسوية ثوبية أي اعباء مالية فيجب الاتفاق عليها وعرضها على السلطة المختصة للموافقة عليها بعد تقديم كافة المستندات والبيانات والمبررات لتسوية الخلاف.

المختم
عز
محمد
محمد
محمد



٢٢
بموجب
مجلس الوزراء
الشمس



نماذج وملحقات

بيانات صاحب العطاء / العرض ومملته القانوني وملوحته

اسم مستلم العطاء / العرض:

بيانات الممثل القانوني لصاحب العطاء / العرض

الاسم الثلاثي:	_____
المهنة:	_____
الجنسية:	_____
الرقم القومي:	_____
العنوان:	_____
هاتف:	_____
فاكس:	_____
البريد الإلكتروني:	_____
البريد الإلكتروني:	_____

بيانات الملوحه بالتوقيع لجهة عن صاحب العطاء / العرض

الاسم الثلاثي:	_____
المهنة:	_____
الجنسية:	_____
الرقم القومي:	_____
العنوان:	_____
هاتف:	_____
فاكس:	_____
البريد الإلكتروني:	_____
البريد الإلكتروني:	_____

بيانات الشركة

رقم السجل التجاري:	_____
رقم البطاقة الضريبية:	_____
رقم التسجيل في الاتحاد العمري للتشغيل والتدريب:	_____
خطة العمل:	_____
التأمين:	_____
الموقع الإلكتروني:	_____
البريد الإلكتروني:	_____

تم مصاد التامين الموقت بموجب

الإجمالي:	_____
خطاب:	_____
الاسم:	_____

ختم
صاحب العطاء / العرض

ملحوظة: يضمن ارتداء صورة شخصية وأخذة من بطاقة الرقم القومي أو جواز السفر للممثل القانوني لصاحب العطاء / العرض أو من يوضعه في التوقيع بحسب الأحوال، وذلك لتستد النادل على التوقيين.

صفحة رقم ٢٢ من ٢٥

للت مراجعة بمعرفة اللجنة الثالثة لاسم القانوني بمجلس الدولة، بمجلسه المتعددة بتاريخ ٢١ / ٥ / ٢٠٢٤، ووافق عليها مجلس الوزراء بمجلسه رقم (١٤) المتعددة بتاريخ ١٩ / ١٠ / ٢٠٢٤

(٢)



خطاب التقدم بالعطاء / بالعرض والإقرار

اسم صاحب العطاء / العرض:

الموقع:

اسم الجهة العامة طالبة التعاقد:

السيد / السيدة

مدير إدارة التعاقدات

حياة طيبة وبعد ،،،،،

استجابة لإعلانكم لدعوتكم بتاريخ .../.../... في شأن التقدم بعطاءات / بعروض لتنفيذ مقاولات أعمال مشروع تحت عنوان، فيتشرف الموقعون أدناه بموجب هذا الخطاب بالتقدم صلتهم / عرضهم إلى جهتكم الموافقة طبقاً لكراسة الشروط والمواصفات والمستندات القانونية والملاحق المرفقة ذات الصلة، ووفقاً لما هو مبين في الظروف الفنية والمالية النصاحيين لهذا الخطاب.

وفي هذا الشأن تتشرف بالإقرار والتعهد بما يلي:

- ١- الالتزام الكامل بكل ما جاء بكراسة الشروط والمواصفات ومحتوياتها.
- ٢- إعداد العطاء / العرض دون اتصال أو تعاون مع شركات أو مؤسسات أخرى أو أشخاص آخرين تمت دعوتهم لتقديم عطاءات / عروض باستثناء ما قد يكون قد تم إيضاحه للجهة الإدارية وتمت الموافقة عليه كتابةً منها قبل تقديم العطاء / العرض.
- ٣- صحة كافة البيانات والمستندات والأوراق المرفقة بالعطاء / بالعرض المقدم.
- ٤- كون العطاء / العرض المقدم معتدل من كافة الأوجه والنواحي، ويأته لا يتضمن أي ترتيب سري أو احتيالي.
- ٥- الالتزام التام بتنفيذ الأعمال محل الطرح والتعاقد بشكل كامل، وذلك خلال مدة التنفيذ المحددة بكراسة الشروط والمواصفات.
- ٦- تنفيذ الأعمال طبقاً لكراسة الشروط والمواصفات ومحتوياتها، ووفقاً لما تتضمنه الأكواد الهندسية المصرية أو العالمية من مواصفات قياسية وغيرها التي تصدرها أو تعتمد عليها الجهات الفنية المختصة وأصول الصناعة.
- ٧- المسؤولية عن الأسعار المقدمة بالعطاء / العرض المقدم سواء من حيث مفراداتها أو مجموعها.
- ٨- الموافقة على قيام الجهة الإدارية بالاستعلام عن لدى البنوك والمؤسسات المالية المقدمة ضمن العطاء / العرض.
- ٩- عدم وجود أية مستحقات متأخرة لصالح وحساب الجهة الإدارية أو أي من أجهزتها أو قطاعاتها التابعة.
- ١٠- عدم وجود نمة منازعات قضائية مع الجهة الإدارية، وأنه في حالة ظهور ما يخالف ذلك يحق رفض العطاء / العرض المقدم، مع تحمل المسؤولية القانونية أمام كافة الجهات بالدولة.
- ١١- الالتزام بالقيم المقدمة في العرض المالي، وكافة المعلومات والبيانات المرفقة مع العطاء / العرض المقدم كاملة، وبدون أي تحفظات أو مضامين فنية / مالية خفية.
- ١٢- سبق فحص كافة المعلومات والبيانات والرسومات المشار إليها بكراسة الشروط والمواصفات أو العرفقة بها، وذلك بدقة تامة، والتي تعتبر من وجهة نظر صاحب العطاء دقيقة وكافية من كافة النواحي المتعلقة بمقاولات الأعمال محل كراسة الشروط والمواصفات.
- ١٣- الالتزام والارتباط بالعطاء / بالعرض المقدم طوال مدة صلاحية وسريان العطاءات، تبدأ مدة حسابها من تاريخ عقد جلسة.
- ١٤- فتح المقاريف الفنية أو نمثل تلك المدة التي قد يتم تمديدتها وتعديدها طبقاً للتعليمات، وبأن يبقى ذلك العطاء ملزماً أثناء تلك المدة.
- ١٥- أحقية الجهة الإدارية في إلغاء الطرح في أي وقت لأي سبب قد تراه مقبول، ومع الإقرار بعدم تحمل تلك الجهة أي مصاييف تم تكبدها في سبيل إعداد العطاء / العرض المقدم.
- ١٦-

وهذا كله إقراراً بما تقدم من الموقع أدناه.

الاسم: _____

وأحصل الرقم القومي / جواز سفر: _____

مسجل مهنياً: _____

تاريخ الإصدار: _____

ختم
صاحب العطاء / العرض

وفاً ١: يتعين إرفاق أصل الموافقة الممثلة إليها في البلد رقم: (١) من الإقرارات. وكذلك أصل خطاب شهادة بصحة توفيقات لصاحب العطاء أو من يترأسه في التوقيع بحسب الأحوال، وكذلك التمسك كمال على الترخيص.

وفاً ٢: تكفل الجهة الإدارية الالتزامات التي تراها مناسبة.

صحة رقم ٢١ من ٥٥

للتمراجعة بمعرفة اللجنة الثالثة لاسم الفتوى بمجلس الدولة، بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٩ / ٥ / ٢٠٢٤، ووافق عليها مجلس الوزراء بجلسته رقم (١٤) المنعقدة بتاريخ ٢٩ / ٥ / ٢٠٢٤.

النموذج رقم (٥) تفويض في حضور جلسات فتح المظاريف

اسم صاحب العطاء / العرض:

الموضوع:

اسم الجهة العامة طالبة التعاقد:

السيد/السيدة مدير إدارة التعاقدات
تحية طيبة وبعد

استجابة لإعلانكم / لدعوتكم بتاريخ .../.../... في شأن التقدم بعطاءات / بعروض لتنفيذ مقاولات أعمال مشروع
تحت عنوان، فيشرف الموقعون أدناه بموجب هذا الخطاب بتفويض
السيد/..... بصفته بموجب وذلك
لحضور جلسات فتح المظاريف الفنية والعمالية المزمع عقدها بشأن التعاقد على تنفيذ مقاولات الأعمال المشار إليها بعالية، وممارسة كافة
الاختصاصات المقررة لنا طبقاً لقانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية
الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩، فيما يخص إجراءات تلك الجلسات.

الاسم:

وأحمل الرقم القومي / جواز

الرقم:

مسجل مهنياً:

تاريخ الإصدار:

ختم
صاحب العطاء /
العرض

ملحوظة: يتعين إرفاق صورة ضوئية واضحة من بطاقة الرقم القومي أو جواز السفر للممثل القانوني لصاحب العطاء / العرض أو من يفوضه في
التوقيع بحسب الأحوال، وكذلك المستند الدال على التفويض.

أخذه
عن منزله
السيد



مقايمة عملية تطوير و رفع كفاءة مبنى مركز شباب ميت بدر حلاوة حسانه

م	البلد	الوحدة	الكمية	اللمة	الاجملى
	على المقارول معرنة موقع العملية المعارنة النافية للجهالة قبل تقديم عطائه				
1	بالمقطوعة تكسير أرضيات من أى نوعية و ذلك لصانئ الأنشطة و دورات المياه - سيراميك أو بلاط و بيانس التخشين فى المناطق التى بها رشح و خلافة (بالدور الأرضى و صالة الكمبيوتر بالأر علوى) و وكنا تكسير أرضية و حوائط دورات المياه مع تطيف وجه العائط ، مع نقل المخلفات إلى المقالب العمومية ونهو البند طبقا للمواصفات الفنية و حسب أصول الصفاة و تعليمات جهاز الإشراف.	مق	1		
2	بالمقطوعة فك الأجهزة الصحية و العواسير و الأبواب و (الشبابك بالدور الأرضى) و تسليم ما سيتم تغييره لمركز الشباب ونهو البند طبقا للمواصفات الفنية و حسب أصول الصفاة و تعليمات جهاز الإشراف.	مق	1		
3	بالمتر المكعب توريد و عمل ردم برمل نظيفة لزوم تلبية العنغل و المناطق التى تحتاج إلى تلبية بعد تكسير الأرضيات و البند يشعل دمك الردم القديم و تلك والنسوية للردم الحثيد على طبقات كل 25 سم ونهو البند طبقا للمواصفات الفنية و حسب أصول الصفاة و تعليمات جهاز الإشراف.	3م	180		
4	بالمتر المسطح توريد و عمل خرسانة مسلحة لزوم صبة الأرضيات صالة الأنشطة سمك 15 سم مكونة من 0.8 زلط + 0.4 رمل + 350 كجم أسمنت بورتلاندى عدى و التسليح بشبكة 6 8 6 مم فى الاتجا من و السر يشعل كل ما يلزم لنهو البند طبقا للمواصفات الفنية و حسب أصول الصفاة و تعليمات جهاز الإشراف.	2م	340		

الختم
محمود عز
١٧



١٢ من متر الشينيل
رم القيد ١٢١٠٠٠١
سلة هتس ١٧٠٩٦
سم

يعقد مع مسئولية المهندس المعماري
عبدالله بلادان
الإدارة الهندسية
١٣ اراتيا السكى
١٣ اراتيا السكى

مركز شباب ميت بدر حلاوة
شهر برقه ٦١ لسنة ١٩٧٦

مهندس محمد حسن
قائدى محمد حمز الشينغ على
بقت الشينغ ١٢/٢٥١٠ رطل الشينغ ١٧٠٩٦

بمصر
١١/١

مقايمة عملية تطوير و رفع كفاءة مبنى مركز شباب ميت بلر خلاوة سمنود

م	البنية	الوحدة	الكمية	اللقمة	الاجملى
	بالمتر الطولى معالجة شروخ بصالة الكمبيوتر بالنور الأول علوى عبارة عن 1- تق مسك شكك معطفين بين المعاني و الخرسانة أو فوق مسار مواشير الكهرباء و التثبيت بمسامير و التثبيت فوق السلك . 2- تقنوخ الشروخ بالمعاطف و العلى بمونة مائة للاثمات . والسر يشمل كل ما يلزم لنهيو البند طبقا للمواصفات الفنية وحسب اصول الصناعة وتعليمات جهاز الاشراف .	مط	50		
7	بالمتر المسطح توريد و حمل بياض نخشين متوسط 2سم بمونة مكونة من 300 كجم اسمنت 4م3 رمل فوق طبقة مطرشة عسوية مكونة من 450 كجم اسمنت 4م3 رمل مع عمل التزج والأتتر لضبط البياض والتعيم المسطح لاستقبال التعدادات والسر يشمل إضافة مادة مائعة لثروبية من التاج شركة كيمابوك البناء الحديث أو ما يعادلها و تكسير بياض نخشين فى المناطق التى يها رشح أو تطيل بالمحاطط والأسقف وكل ما يلزم لنهيو البند طبقا للمواصفات الفنية وحسب اصول الصناعة وتعليمات جهاز الاشراف .	م2	250		
	المتر المسطح معالجة العزل بين الجرحورى على المسطح و الغرفة أخى صلة الكمبيوتر و البند يشمل تكسير البلاط بعرض 1م ومعالجة العزل بين الجرحورى إلى نهاية الغرفة على المسطح و محمل على البند تكبير الجرحورى إن لزم الأمر و تركيب سراميك حديد 4وزرة بتقس ارتفاع الوزرة للقبمة و سخة البلاط وكل ما يلزم لنهيو البند طبقا للمواصفات الفنية وحسب اصول الصناعة وتعليمات جهاز الاشراف	م2	15		
8	بالمتر المسطح توريد و حمل طبقة عزلة لثوية لزوم ودورات المياه من لثلف شروخ بتوميلية مسك 4م المسطح بالبوليثيلين من النوع ذات الكثافة العتية لا يقل عن 3كجم/م2 وتلصق بالثيوبورى والركوب لا يقل عن 10سم للشروخ والقنة تشمل طبقة التيريمر و عمل وزرة با ارتفاع 20سم ومحمل على البند حمل طبقة لينة مسك 2سم و عمل خرسانة خفيفة والاثتر اللازمة لضبط المنوال والسر يشمل كل ما يلزم لنهيو البند طبقا للمواصفات الفنية وحسب اصول الصناعة وتعليمات جهاز الاشراف .	م2	15		
9	بالمتر المسطح توريد و تركيب بلاط سراميك فرز أول قطع ليزر مقوم للاتزلاق من النوع العبد المعتمد (تيسكو أو ما يعادلها) لزوم الأرضيات و العمامات و ويتم التركيب على صلاب بمونة مكونة من 300 كجم اسمنت 4م3 رمل ومحمل على البند ووزرة ارتفاع 15سم للأرضيات فى الامكن المسوح بها وكنا طبقة رمل للتسوية والسر يشمل كل ما يلزم لنهيو البند طبقا للمواصفات الفنية وحسب اصول الصناعة وتعليمات جهاز الاشراف .	م2	540		

10 اثنى شهر والستين من
14/ 11/ 2017
سلاوى

عبد الباقى

البحارة الشريفة

3 ارايا المتكوى
13 ارايا العسكرى

صفحة 9 من 9

مركز شباب ميت بلر خلاوة سمنود
شعبة شباب والرياضة
17092

مركز شباب ميت بلر خلاوة سمنود
شعبة شباب والرياضة
17092

11/1

مقايمة عملية تطوير و رفع كفاءة مبنى مركز شباب ميت بدر حلاوة - مستعمل

م	الاسم	الوحدة	الكمية	الصفة	الاجملى
10	بالمتر المسطح توريد وتكسيب بلاط سيراميك فريز أول من النوع الجيد السنتد (كثيواترا أو ما يعادلها) بتصميمات حديثة لزوم حوائط الحمامات و البيوفيه بكامل الارتفاع و عمل بلاطات ديكورية بنسبة لا تقل عن 30% ويتم التركيب بمونة مكونة من 300 كجم أسمنت / 3م رمل و السعر يشمل تكسيب بياض التخشين خلف السيراميك في المناطق التي تحتاج لذلك و كل مايلزم لظهور البند طبقا للمواصفات الفنية و حسب أصول الصناعة و تعليمات جهاز الاشراف.	2م	90		
11	بالمتر الطولي توريد وتركيب درج رخام أحمر أسوان لزوم السلالم و درج المسرح مكون من نقمة سمك 4سم وقائمة سمك 2سم ومحمل على البند عمل وزرة من نفس نوع الرخام من الجهتين بارتفاع 15سم ويتم التركيب بمونة مكونة من 300 كجم أسمنت / 3م رمل و السعر يشمل تكسيب تلابيس الموزايكو للدرج و البسطك ونحوه طبقا للمواصفات الفنية و حسب أصول الصناعة و تعليمات جهاز الاشراف.	م.ط	50		
12	بالمتر المسطح توريد وتركيب ترابيع أحمر أسوان من نفس نوع الدرج لزوم السطح و السلالم مسك 40=40 سم سمك 2سم ويتم التركيب بمونة مكونة من 300 كجم أسمنت / 3م رمل ومحمل على البند عمل وزرة من نفس نوع الرخام من الجهتين بارتفاع 15سم وكذا عمل طبقة رمل للتسوية ونحوه طبقا للمواصفات الفنية و حسب أصول الصناعة و تعليمات جهاز الاشراف.	2م	10		
13	بالمتر المسطح توريد و عمل دهانات بيوية البلاستيك من النوع الجيد المعتمد (بوتن أو ما يعادلها) باللون المطلوب لزوم الأسقف والحوائط الداخلية مع عمل دهانات ديكورية بنسبة 30% (ورق حائط - قلوقة - شرائط استاكس ... الخ) وذلك بحك الدهان القديم و بنقطة السطح و صنفوته لإزالة أى شوائب علقه مع عمل سبتر و عمل سكينتين معجون أفقوراسى ويكون المعجون جاهز من نوعية جيدة مع اللون السكينة الثانية لتمييزها عن السكينة الأولى مع الصنفرة اللازمة لكل سكينة معجون ثم التنظيف بالمعجون الجاهز بالأماكن التي تحتاج إلى إصلاح مع عمل الصنفرة اللازمة ثم عمل وجهين بيوية البلاستيك الجاهز باللون المطلوب و يسمح بتخفيف الوجه الأول بنسبة 5% ماء نظيف أما الوجه الأخير يراعى أن يكون نصف لعمه ولا يسمح بتخفيفه أو مزجه وتكون التلون مصرية على التعمير مع اعتماد العينات قبل التوريد و السعر يشمل كل مايلزم لنهيو البند طبقا للمواصفات الفنية و حسب أصول الصناعة و تعليمات جهاز الاشراف.	2م	2500		
14	بالتكويرات توريد و تركيب حديد مشعول لزوم البوابات و دوابزين السلم و مشوريد عدد شباب حوزر (بالتمسيم المطلوبة و محمل على البند و العلووق و جميع الاكسسوارات الكالون من النوعية الجيدة (أغرام) والدهان وجهين بوايس و وجهين زيت لادع بالكمبيوتر باللون المطلوب مع عمل تجاليد الحديد للابواب و كويسة خشب للسلم و كل مايلزم للتثبيت مع اعتماد جميع العينات قبل التوريد و التركيب و السعر يشمل كل مايلزم لنهيو البند طبقا للمواصفات الفنية و حسب أصول الصناعة و تعليمات جهاز الاشراف.	كجم	600		

م/ ا/ فني سرد استاذ
م/ ا/ فني
10/001
17.06

مدير الإدارة
مركز شباب ميت بدر حلاوة
شهر برقم 11 لسنة 1976

البدانة الغربية
م/ ا/ رانيا السكيت
م/ ا/ رانيا السكيت

مقايمة عملية تطوير و رفع كفاءة مبنى مركز شباب ميت بدر خلاوة حسنود

الاجمالي	اللمة	الكمية	الوحدة	البند
		1.5	2م	بالمتر المسطح توريد و تركيب شبك الومينال بغرفة الكمبيوتر مكان الفتحة المغلقة قطاع Ps 6600 مفصلي منلفة شامل الحلق و البرور و الكوتش و جمع الاكسورات و المنفصلات و نهو البند طبقا للمواصفات الفنية و حسب اصول الصناعة و تعليمات جهاز الاشراف.
0				اصل الكهرباء
		1	مق	بالمقطوعة فك الكشافات و المراوح و اعادة تركيبها بعد تغيير دوائر الكهرباء و الدهان مع عمل الصيانة اللازمة للكشافات و المراوح (تغيير لمبة لرش دهان / مستلزمات تشغيل).
		100	عدد	بالعدد صيانة / اضافة دوائر الإنارة و المراوح الموجودة على الطبيعة و اضافة دوائر على الواجهة كالاتي :- - بتوريد و تركيب سلك نحاس معزول قطاع 2*2 مم من النوع الجيد المعتمد (السويدي أو ما يعادلها). - تغيير أسلاك الدائرة العمومية بأسلاك 3*2 مم السويدي أو ما يعادلها - عمل المواسير و نزلة المفاتيح للوحدات الإنارة التي ليس لها مفتاح داخل الحائط. - تغيير ما يلزم من خرطومهم و غيب السحب و الاتصال حتى لوحة التغذية الرئيسية. - تغيير لقمة مفتاح لثارة مفردة 10 أمبير 220 فولت بتشيرو باللمبة و الشاسية و الوجه و السعر يشمل كل ما يلزم لنهو البند طبقا للمواصفات الفنية و حسب اصول الصناعة و تعليمات جهاز الاشراف.
		60	عدد	بالعدد صيانة / اضافة دوائر البرايز كالاتي : - توريد و تركيب دائرة بريزة من سلك نحاس معزول قطاع 3*2 مم حتى طية الاتصال و 4*2 مم بالدائرة العمومية بنفس مواصفات البند السابق شامل لقمة بريزة مفردة 10 أمبير 220 فولت بتشيرو باللمبة و الشاسية و الوجه و السعر يشمل كل ما يلزم لنهو البند طبقا للمواصفات الفنية و حسب اصول الصناعة و تعليمات جهاز الاشراف.
		60	عدد	بالعدد توريد و تركيب وحدة كشاف ليد ثيوب لمبتين 18 وات كامل بمستلزمات التشغيل من نوعية معتمدة على أن يتم اعتماد عينات من جهاز الاشراف و السعر يشمل كل ما يلزم لنهو البند طبقا للمواصفات الفنية و حسب اصول الصناعة و تعليمات جهاز الاشراف.
		3	عدد	بالعدد توريد و تركيب لمبة ليد 18 وات السويدي أو فينوس أو النيوس كامل من نوعية معتمدة شامل للمبات و القاعدة على أن يتم اعتماد عينات من جهاز الاشراف و السعر يشمل كل ما يلزم لنهو البند طبقا للمواصفات الفنية و حسب اصول الصناعة و تعليمات جهاز الاشراف.

مدير الادارة

مفتحة كمن 9

شهر برقمه ١١ نسخة ١٧٦ الادارة العامة

مدير الادارة

مدير الادارة

١١

مقاييس عملية تطوير و رفع كفاءة مبنى مركز شباب ميت بدر خلاوة - صعيد

م	الاسم	الوحدة	الكمية	اللمة	الاجملى
25	بالعدد احلال و تجديد لوحة كهرباء (الدور الأرضى و الأول علوى و صالة الكمبيوتر) باستبدال القواطع الفردية و الثلاثية من النوع الجيد المعتمد (سومنز أو ما يعادلها) بنفس العدد و نفس مواصفات القديم على أن يتم تجميع اللوحات بالاندوار مع اللوحة الرئيسية بأسلاك 10*2 مم والسعر يشمل كل مايلزم لنهر البند طبقا للمواصفات الفنية و حسب أصول الصناعة وتعليمات جهاز الاشراف.	عدد	3		
26	بالعدد صيانة دائرة مروحة من سلك نحاس معزول قطاع 2x2 مم بنفس مواصفات بند دائرة الاثارة والسعر يشمل كل مايلزم لنهر البند طبقا للمواصفات الفنية و حسب أصول الصناعة وتعليمات جهاز الاشراف.	عدد	14		
	بالمقطوعة تنكيك أسلاك الكاميرات الموجودة على الطبيعة بالدورين داخل مواير بلاستيك داخل الحائط بقطاع مناسب شامل كل ما يلزم من أعمال تكسير و تقطيب أو إضافة أسلاك و نهر البند طبقا للمواصفات الفنية و أصول الصناعة و تعليمات جهاز الاشراف .	مق	1		
29	بالعدد توريد وتركيب مروحة سقف 56" من النوع الجيد المعتمد (توشيا أو ما يعادلها) والسعر يشمل كل مايلزم لنهر البند طبقا للمواصفات الفنية و حسب أصول الصناعة وتعليمات جهاز الاشراف.	عدد	14		
	بالمقطوعة صيانة شاملة لجهاز تكيف بغرفة المدير شاملة اصلاح زوالتشيل و إضافة خاصية للتحكم بلريموت و صيانة جميع المكونات الداخلية و الخارجية للوحدة.	مق	1		
0	الاعمال الصحية : جميع وصلات الصرف و التغذية من نتاج شركة الشريف أو ما يعادلها مع تقديم شهادة الاختبار و الضمان على الأعمال المنفذة .				0
30	بالعدد توريد وتركيب مرحاض فرنجى صينى كامل من النوع الجيد المعتمد (كلوبترا أو ما يعادلها) ومحمل على البند جميع وصلات التغذية والشطاف ومحابس الزاوية والوصلات المرنة والصرف حتى أقرب غرفة التنقيش والسعر يشمل كل مايلزم لنهر البند طبقا للمواصفات الفنية و حسب أصول الصناعة وتعليمات جهاز الاشراف.	عدد	1		
	بالعدد إعادة تركيب 1 مرحاض فرنجى شامل صيانة الحاز و ماكينة السيغون و تغيير وصلات التغذية والشطاف ومحابس الزاوية والوصلات المرنة والصرف حتى أقرب غرفة التنقيش والسعر يشمل كل مايلزم لنهر البند طبقا للمواصفات الفنية و حسب أصول الصناعة وتعليمات جهاز الاشراف.	عدد	1		

مدير الادارة

الادارة الهندسية

١٣ من شهر ربيع الثاني
رقم القيد ١٤١ ٢٢١٠
١٧٠٩٦

١١/١
٢٠٢٥
٩

مركز شباب ميت بدر خلاوة
شهر برنام ١١ لسنة ١٩٧٦

محافظة الغربية
مدينة الشباب والرياضة
١٧٠٩٦



الهيئة
محمدين
مركز
شباب

مقايمة عملية تطوير و رفع كفاءة مبنى مركز شباب ميت بدر حلاوة نسموود

الاجملى	الكمية	الوحدة	البيـــــــــد
	1	عدد	بالعدد توريد و تركيب مرحاض بلدي كامل من النوع الجيد المعتمد ومحمل على البلد جميع وصلات التغذية و حنطية خلف طويل ومحابس الزاوية والوصلات المونة و الصرف حتى اقرب عرفة التفتيش و السعر يشمل كل مايلزم لنهيو البلد طبقا للمواصفات الفنية و حسب اصول الصناعة وتعليمات جهاز الاشراف.
31	3	عدد	بالعدد إعادة تركيب حوض غسل ايدي مع عمل الصيانة اللازمة ومحمل على البلد استبدال جميع وصلات التغذية محابس الزاوية و الصرف حتى اقرب عرفة التفتيش و السعر يشمل كل مايلزم لنهيو البلد طبقا للمواصفات الفنية و حسب اصول الصناعة وتعليمات جهاز الاشراف.
33	1	عدد	بالعدد توريد و تركيب مبولة صيدى من نوع كلوباترا ومحمل على البلد الحاجز الرخامى وجميع وصلات التغذية ومحابس الزاوية و الصرف حتى اقرب عرفة التفتيش و السعر يشمل كل مايلزم لنهيو البلد طبقا للمواصفات الفنية و حسب اصول الصناعة وتعليمات جهاز الاشراف.
34	5	عدد	بالعدد توريد و تركيب سيفون ارضية من البلاستيك بصفاية وغطاء اسفالى مقاس 20x20 سم ونهيو البلد طبقا للمواصفات الفنية و حسب اصول الصناعة وتعليمات جهاز الاشراف.
36	60	م.ط	بالمتر الطولى توريد و تركيب مواسير تغذية بولى بروبيلين 1" شامل جميع مستلزمات التركيب من اكواع و مشتركات و السعر يشمل كل مايلزم لنهيو البلد طبقا للمواصفات الفنية و حسب اصول الصناعة وتعليمات جهاز الاشراف.
37	20	م.ط	بالمتر الطولى توريد و تركيب مواسير تغذية رئيسية بولى بروبيلين 1.5" داخل جراب حماية بقطر مناسب شامل جميع مستلزمات التركيب من اكواع و مشتركات حتى المصدر و السعر يشمل عمل حفر كشف بعند (3) على الاقل و كل مايلزم لنهيو البلد طبقا للمواصفات الفنية و حسب اصول الصناعة وتعليمات جهاز الاشراف.
38	3	عدد	بالعدد توريد و تركيب محبس دفن لكل دورة مياه كامل بمشتملاته و السعر يشمل كل مايلزم لنهيو البلد طبقا للمواصفات الفنية و حسب اصول الصناعة وتعليمات جهاز الاشراف.
39	20	م.ط	بالمتر الطولى توريد و تركيب مواسير بولى بروبيلين لخط الصرف الرئيسى اسفل صالة الأنشطة 6" شامل اعمال الحفر و الردم حول الماسورة بالرمل و عمل طبقة خرسانة حمالية حول الماسورة و خلافة و السعر يشمل كل مايلزم لنهيو البلد طبقا للمواصفات الفنية و حسب اصول الصناعة وتعليمات جهاز الاشراف.

البيداية الهندسية
الادارة الهندسية
م.الانسانى
م.الماتيا العسكرية
م.الادارة الهندسية
م.الادارة الهندسية
م.الادارة الهندسية

مركز شباب ميت بدر حلاوة
شهر برقم ٦١ لسنة ١٩٧٦

١٢ فتن
١٤/٥٥١٠
١٧٠٩٦

مقايمة عملية تطوير و رفع كفاءة مهني مركز شباب ميث بدر خلاوة - صفاورد

الاجمالي	القيمة	الكمية	الوحد	الوصف	م
		5	عدد	بالمعد احلال و تجديد غرف تغيش شامل نوريد و عمل ميداني و بياض لغشيق من الداخل و العزل بينومين بارد و كذا نوريد و تركيب سقفاء خرساني والسعر يشمل كل مايلزم لنهيو البند طبقا للمواصفات الفنية و حسب اصول الصفاعة و تعليمات جهاز الاشراف.	40
الاجمالي				2658100	

مدير الإدارة

لعميد حكي و مسئولية الميزانية العامة

الإدارة الهندسية

الأرنايا السجوي

الأرنايا العسكري

أفتق مبر عراشيق بان
رغم القيمة ١٤/٢٢١٠
سجل هندسي ١٧.٩٦



مرفوعة من صفاورد
بالتاريخ ١٤/٢٢١٠
رقم القيد ١٧.٩٦



المكتب
محمد عزت
عز
محمد